

الاتفاقيات الدولية

د. حيدر أدهم عبد الهادي
كلية الحقوق / جامعة النهرين

مقدمة:

تثير قضية ممارسة التعذيب الكثير من الجدل والنقاش على مستويات متعددة سواء السياسي منها أو القانوني إذ ان الممارسة المذكورة قد اتبعت في مراحل متباينة من تاريخ الأمم وبالشكل الذي ينطبق فيه الحال على العراق ايضاً حيث قدر له ان يشهد طيلة فترة الدولة العراقية الأولى ١٩٢١ - ٢٠٠٣ صدور العديد من الدساتير التي خصصت بعض موادها لتثبيت جانب من الحقوق والحريات وطبقاً لوجهة النظر العقائدية التي حكمت واضعي هذه الدساتير ابتداءً من دستور عام ١٩٢٥ الملكي وحتى صدور دستور عام ٢٠٠٥ . كما ان العراق صادق على اتفاقيات عديدة نظمت جوانب من موضوع حقوق الإنسان ولم يصادق على اتفاقيات أخرى فضلاً عن تحفظه على بعض النصوص التي جاءت بها الاتفاقيات التي عبر عن ارتضائه الالتزام بها ورغم هذه المسيرة القانونية لا زال هذا البلد يشهد ممارسات لأشكال من الانتهاكات المستمرة لحقوق وحرريات مواطنيه فشعارات الديمقراطية والحرية والرفاه التي رفعها المحتل الأمريكي سرعان ما تلاشت وسط الفوضى العارمة التي سيطرت على مقدرات هذا البلد ، ومع وجود تفاوت في مدى وأساليب وطرق ممارسة التعذيب بين دولة وأخرى فانه يمكن التأكيد على ان أكثر من نصف دول العالم تمارس التعذيب بشكل منتظم ومتكرر رغم الالتزامات القانونية لهذه الدول ورغم ان جميع دول العالم حالياً هي أعضاء في الأمم المتحدة الذي يركز ميثاقها على ضرورة المحافظة على كرامة الإنسان واحترامه ورعايته، بل ان عدداً ملفتاً للنظر من الدول التي توجد فيها ممارسات واضحة للتعذيب تعد أطرافاً في اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ والإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٧٥ المتعلق بحماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب ثم اتفاقية مناهضة التعذيب التي اعتمدها الجمعية العامة عام ١٩٨٤ ودخلت دور النفاذ عام ١٩٨٧ ، ورغم بذل الكثير من الجهود وعلى مستويات متعددة فان مشكلة التعذيب تظل حتى اللحظة مؤرقة للمجتمع الإنساني وهي تتطلب جهوداً إضافية مضاعفة للتخلص من انتهاك بشع للكرامة الإنسانية. وإذا ما تم النظر لمجمل مفردات الحقوق والحريات التي سطرتها دساتير دول العالم وجاءت بها الإعلانات الدولية والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان فانه يمكن إرجاع المشكلة الأساسية التي واجهت وتواجه هذه الحقوق والحريات إلى مدى مصداقيتها وحقيقتها شمولها للفعاليات الفردية والدولية. كما ان هناك عدة عوامل كانت ولا زالت تعيق مصداقية الحقوق والحريات وهذه العوامل

يمكن إرجاعها لأسباب اجتماعية وأخرى اقتصادية وثالثة تقنية ترتبط بمدى التطور التقني الذي شهده العالم في العصر الحديث.

أما في العراق فقد شهد تاريخ هذا البلد ممارسات محرمة بموجب المعاهدات الدولية فضلاً عن التشريعات العراقية مما يقتضي التعرض لمسألة التعذيب في إطارها النظري وجوانبها العملية وبالشكل الذي يلقي الضوء كاملاً على هذه المشكلة فما هو المقصود بالتعذيب بمفهومه القانوني؟ وكيف نميزه عن غيره من الممارسات الشبيهة؟ وهل توجد أصول تاريخية لهذه الممارسة؟ وكيف تعامل النظام القانوني في الدول العربية مع هذه الممارسة وعلى وجه الخصوص دساتير الدول العربية؟ وما هو موقف الاتفاقيات الدولية العالمية منها والإقليمية من التعذيب؟ وأخيراً ما هو واقع الالتزام بحظر التعذيب في العراق للفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨؟ وما هي الجوانب القانونية التي يمكن ان تترتب على مثل هذه الممارسة؟ ان هذه الأسئلة هي التي سنقوم بالإجابة عنها تباعاً

المبحث الأول

تمييز التعذيب عن غيره من أشكال المعاملة
أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

تمتد ممارسة التعذيب إلى فترات زمنية قديمة من عمر الحضارة البشرية إلا ان مفهوم التعذيب قد أخذ إطاراً أو بُعداً قانونياً أكثر وضوحاً مع تزايد نشاط وفعالية الحركة الدولية الداعية إلى احترام حقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص في الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور منظمة الأمم المتحدة التي ركز ميثاقها على جوانب مهمة تتعلق بالحقوق والحريات، وهكذا أخذ مفهوم التعذيب من جهة تحديد المعنى أو المفهوم معنى محدداً أو اصطلاحاً يجري التمييز بينه وبين مصطلحات أخرى ربما تختلف عنه في الدرجة وان بقيت الممارسة التي تعبر عنها من طبيعة واحدة وبالنتيجة سيكون من المهم تحديد مفهوم التعذيب من خلال تعريف أو تلمس التعاريف التي قدمت لهذه الممارسة فضلاً عن إعطاء لمحة تاريخية عن ممارسات التعذيب التي تبنتها الحضارات القديمة في الشرق والغرب في مطلب أول .

بينما سنحدد في المطلب الثاني أهداف التعذيب كممارسة يُلجأ إليها في ظروف معينة وتمييز هذه الممارسة عن المفاهيم المشابهة.

المطلب الأول

تعريف التعذيب وتأريخ ممارسته

عادة ما تثير التعاريف المقدمة لمفاهيم أو ممارسات محددة الكثير من النقاش والجدل فهي تتعرض لذات الفكرة ولكن كل واحد منها يطرح بعداً آخر حسب فهم كاتب التعريف، ولا يختلف الأمر بخصوص التعذيب فنجد تعاريف عدة بعضها ذات مصدر اتفاقي سطرت في معاهدات دولية وبعضها الآخر قدمه الفقه. وهذا ما سنبحثه في الفرع الأول على ان نتعرض في الفرع الثاني إلى تاريخ ممارسة التعذيب أو البعد الزمني لهذه الممارسة.

الفرع الأول تعريف التعذيب

تعني كلمة تعذيب في هذا السياق التعذيب النفسي والبدني معاً، والحقيقة اننا لا نجد تعريفاً في اغلب اتفاقيات حقوق الإنسان التي تطرقت إلى تحريم هذه الممارسة، وكذلك مع إعلانات الحقوق على المستوى الدولي كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ واتفاقية الحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، وإعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، والإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه، فجميع هذه المواثيق تحرم التعذيب وان لم تتضمن تعريفاً له.

إلا اننا نجد هذا التعريف في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٩/٤٦ المؤرخ في ١٠ كانون الأول ١٩٨٤ والنافذة بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٨٧ حيث عرفت المادة ١/١ منها التعذيب بأنه ((اي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو ثبت في انه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويله أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيّاً كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية. ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو التي يكون نتيجة عرضية لها)) وتتضمن الفقرة (٢) من المادة (١) ذاتها ان هذه المادة لا

^١ ايركا ايرين أ. دايس، واجبات الفرد إزاء المجتمع والقيود المفروضة على حقوق الإنسان وحرياته بمقتضى

المادة ٢٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٢، ص ١٠٠.

تخل بأي صك دولي أو تشريع وطني يتضمن أو يمكن ان يتضمن أحكاماً ذات تطبيق أشمل^٢.

كما نجد تعريفاً آخر للتعذيب في إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٤٥٢ (د - ٣٠) المؤرخ في (٩) كانون الأول ١٩٧٥ حيث عرفت المادة ١/١ منه التعذيب بأنه ((أي عمل ينتج عنه ألم أو عناء شديد، جسدياً كان أو عقلياً، يتم إلحاقه عمداً بشخص ما بفعل احد الموظفين العموميين، أو بتحرّيز منه، لأغراض مثل الحصول من هذا الشخص أو من شخص ثالث على معلومات أو اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو ثبت في انه ارتكبه هو أو شخص ثالث أو تخويله أو تخويل أشخاص آخرين ولا يشمل التعذيب الألم أو العناء الذي يكون ناشئاً عن مجرد جزاءات مشروعة أو ملازمة لها أو مترتباً عليها، في حدود تمشي ذلك مع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء^٣)).

كما عرف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية جريمة التعذيب في المادة السابعة الخاصة بالجرائم ضد الإنسانية في فقرتها الثانية البند هـ حيث ذكرت ان التعذيب يعني ((تعمد إلحاق ألم شديد أو معاناة شديدة سواء بدنياً أو عقلياً بشخص موجود تحت إشراف المتهم أو سيطرته، ولكن لا يشمل التعذيب أي ألم أو معاناة ينجمان فحسب عن عقوبات قانونية أو يكونان جزءاً منها أو نتيجة لها)).

ونجد تعريفاً آخر في الاتفاقية الأمريكية لمنع التعذيب والعقاب عليه في المادة (٢) التي نصت على ((لأغراض هذه الاتفاقية يفهم التعذيب على انه فعل يرتكب عمداً لانزال الألم البدني أو العقلي أو المعاناة بأي شخص لأغراض التحقيق كوسيلة للتخويل أو كعقوبة شخصية أو كأجراء وقائي أو لأي غرض آخر. ويفهم التعذيب كذلك على انه استخدام الوسائل التي يقصد بها طمس شخصية الضحية أو إضعاف قدراته البدنية أو العقلية حتى وان لم تسبب الألم البدني أو العقلي. ولا يشمل مفهوم التعذيب الألم أو المعاناة التي تلازم أو تكون من آثار الإجراءات القانونية بشرط الا تشمل ارتكاب أعماله واستعمال وسائل مشار إليها في هذه المادة)).

وقد ناقش الفقه تعريف التعذيب الوارد في اتفاقية مناهضة التعذيب وعلى وجه التحديد حول كلمة **severe** التي وردت في وصف التعذيب حيث انتهى النقاش إلى ان وضع هذه الكلمة في التعريف امر ضروري فهي ذات دلالة خاصة للتمييز بين التعذيب وبين الممارسة التي لا تصل إلى حد التعذيب وان هذا المصطلح

^٢ راجع نصوص هذه الاتفاقية على الموقع

www.umn.edu1humanrts_larablbo39.html

^٣ أنظر نصوص هذا الإعلان على الموقع

www.umn.edu1humanrts_larablbo39.html

يحدده واقع الممارسة فإذا استمر الإكراه أو القسر فترة ما أو تكرر فيوصف بالشدة وعلى ذلك فإن الإكراه أو القسر لا يوصف بالشدة بمجرد بدء هذا السلوك لكنه يصبح كذلك بمرور فترة من الوقت مع التماذي أو الاستمرار في الممارسة فعندها فقط يتوافر وصف التعذيب.

ويشير احد الكتاب إلى ضرورة وضع كلمة severe في التعريف بهدف التمييز بينه وأوجه المعاملة الأخرى المحرمة الواردة في المادة الأولى من الاتفاقية إلا انه يذكر ان التحليل الذي انتهى إليه هذا النقاش الفقهي غير موفق ، فالمعيار الزمني ليس هو المعيار الوحيد لتحديد الشدة في كلمة severe إذ ان وسيلة الإكراه أو القسر في ذاتها قد تكون إذا ما استعملت كافية لتحقيق الشدة، كما قد لا تكون الوسيلة المستخدمة في التعذيب بذاتها تحقق وصف الشدة ولم يستمر الإكراه أو القسر فترة من الوقت إلا ان الإكراه أو القسر قد يوصفان بالشدة لممارسته في ظروف تمنحه هذا الوصف، كما يمارس الإكراه أو القسر على شخص لا تتحمل قوته الجسدية أو صحته المقاومة العادية لشخص يفوقه في الصحة النفسية والجسدية. وهذا التحليل أكدته اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان عندما قررت ان الحبس الانفرادي أو تجريد الشخص من ملابس أو حرمانه من الطعام والشراب المناسب، أو حرمانه من النوم، أو وضعه في الحبس في ظروف صحية سيئة إذا ما استخدمت بقصد إكراه الضحية أو إذلاله أو استخدمت في ملابس معينة فإنها تكون عنصراً للتعذيب. فاللجنة هنا لم تتطلب استمرار التصرف مدة معينة أو تكراره حتى يتوافر وصف التعذيب لكنها ركزت على القصد من التصرف والاثار أو النتيجة التي يحدثها على جسد ونفس الضحية، كما لم تنظر اللجنة إلى التصرف أو الوسيلة المستخدمة فقط ، لكنها نظرت أيضاً إلى كل الظروف والملابس المحيطة بالواقعة وبالضحية^٤.

وقد وجه الفقه عدة انتقادات للتعريف الوارد في الاتفاقية نلخصها بالآتي:-

١- أوردت الاتفاقية في تعريفها للتعذيب كلمة الألم دون تحديد المقصود منه على وجه الدقة حيث تجاهلت حالات أخرى ينتج عنها تعذيب كإساءة استعمال علوم الصيدلة والوضع في المؤسسات النفسية ، فقد اكتفت بالقول ((يقصد بالتعذيب أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسدياً أم نفسياً)).

٢- انها لم تتطرق في تحديدها لأغراض التعذيب لحالة التجارب التي تجري على الضحية دون موافقتها.

٣- ان تعريف التعذيب الوارد في الاتفاقية مقتصر على الموظف الرسمي وبهذا يكون التعذيب المرتكب من قبل ثوار الحرب الأهلية أو الميليشيات مستثنى من موضوع الاتفاقية^٥.

^٤ طارق عزت، تحريم التعذيب والممارسات المرتبطة به، دراسة مقارنة في القانون الدولي العام والقانون الوطني والشرعية الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٤-٢٧.

^٥ إن استثناء تعريف التعذيب لكي لا يشمل التعذيب المرتكب من جانب ثوار الحرب الأهلية أو الميليشيات لا يعني في أي حال من الأحوال انها ممارسة مقبولة من الناحية الأخلاقية أو الدينية أو القانونية فستبقى جريمة

ويرى جانب آخر من الفقه ان هذه الانتقادات غير مقبولة وان التعريف الوارد في الاتفاقية يغطيها جميعاً^٦.

الفرع الثاني تاريخ ممارسة التعذيب

استخدم التعذيب باعتباره وسيلة لاستجواب المتهم من قبل قدماء المصريين وعلى وجه التحديد من قبل رجال الدين، فإذا كان الجاني غير معروف قدم المتهمون إلى الإله آمون الذي يتولى تحديد الجاني فإذا أنكر هذا التهمة كرر آمون اتهمه وان تمادى في الإنكار أعيد إلى السجن لتعذيبه حتى يعترف، وقد وجدت نقوش مصرية قديمة تقول ان على المتهم أن يقسم بآمون وبالمملك انه إذا كذب فسوف يسلم إلى الحراس ليجروا فيه التعذيب^٧.

وعرف القانون الروماني القديم التعذيب باعتباره أسلوباً للاستجواب إذ كان يتم الاستشهاد بالعبيد أمام القضاء كصورة للصورة ونظراً لأن العبيد كان ينظر إليهم كشيء يملك فقد كان يتم تطهير شهادتهم بممارسة التعذيب عليهم. وتمثلت وسائل التعذيب باستخدام الجلد أو قلع الأصابع أو وضع ألواح معدنية متعددة على أجسام العبيد العارية. واستخدم الإغريق التعذيب أيضاً كوسيلة للاستجواب، وفي إيران استخدم التعذيب في العصر الساساني فكان المتهمون يعلقون من أصابع أيديهم أو يعلقون رأساً على عقب وكانوا يجلدون بالسياط المصنوعة من أعصاب البقر المفوتلة، كما تم وضع الخل والملح في الجروح، وكانت أطراف الضحية أو أعضاء جسده تكسر أو تمزق، كما مورست عمليات سلخ الوجه والأيدي والأظفر، وصب الرصاص في آذان المتهمين وعيونهم وقطعت ألسنتهم.

وساد التعذيب في أوروبا في العصور القديمة والوسطى في تشريعات متعددة ففي انكلترا كانت الاعترافات تنتزع بالتعذيب ويجري قبولها أمام القضاء حيث كان يتم نقل المتهم من السجن إلى كهف مظلم تحت الأرض يُبقى فيه شبه عار على ظهره، ووضع ثقل من الحديد فوق جسمه، ويقدم له من الطعام الخبز الفاسد والماء الآسن حتى يعترف أو يموت. كما يتم تطبيق أسلوب المحنة على المتهم

يعاقب عليها القانون إذ توجد وثائق قانونية أخرى وطنية ودولية تغطي هذه الممارسات غير القانونية وتعاقب عليها.

^٦ أنظر حول هذه الانتقادات والردود عليها، المصدر نفسه، ص ٢٨-٣٧.

^٧ محمد عبد الله أبو بكر سلامة، جريمة التعذيب في ضوء أحكام القانون الدولي ونص المادة ١٢٦ من قانون العقوبات المصري ص ١٢، مراد أحمد فلاح، اعتراف المتهم وأثره في الإثبات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٥، ص ١٢ حيث يشير إلى استخدام التعذيب من قبل قدماء المصريين.

^٨ أنظر حول الانتقادات والردود عليها، المصدر نفسه، ص ٢٨-٣٧.

فكان يُعَرَّضُ لمحنة قاسية كأن يلقى في ماء بارد وهو مقيد اليدين، أو ان يضع يديه في ماء مغلي فإذا اخرج يديه وكانت سليمة فسوف يعد ذلك دليلاً على براءته^٨.

وهكذا فإن التعذيب قد استقر في أوروبا باعتباره وسيلة للتحقيق وعد في تلك الفترة من النظم الأساسية في الإجراءات الجنائية وتم تقييمه باعتباره إجراءً مقبولاً.

وفي فرنسا تم اللجوء لمختلف أشكال التعذيب كطريقة للاستجواب فكان أسلوباً معترفاً به رسمياً بموجب المرسوم الصادر عام ١٦٧٠ في عهد لويس الرابع عشر. واستخدمت ممارسات تنضوي تحت هذا المفهوم في فرنسا حتى قبل هذا التاريخ رسمياً بموجب الأمر الملكي الصادر عام ١٥٩٣ الذي أصبح بموجبه على المحقق اللجوء إلى التعذيب للحصول على اعتراف المتهم وكانت هذه الطريقة تسمى بالاستجواب القضائي واستخدم التعذيب في روسيا القيصرية حتى أواخر عام ١٨٤٧ واستخدم في اليابان في حالات السرقة بالقوة^٩.

أما في العصر الحديث فقد عدت الأنظمة القانونية المطبقة في دول العالم التعذيب محرماً حيث لا يجوز اللجوء إليه كأسلوب قانوني في إدارة العدالة الجنائية إذ يترتب على اللجوء إليه بطلان الاعترافات والمعلومات المنتزعة بواسطته، ومع ذلك فلا يعدو أن يكون هذا التحريم إلا نظرياً حيث يمارس التعذيب في سرية وبصورة مستمرة ومتصاعدة ولا تقتصر هذه الممارسة على القضايا السياسية بل هو يمتد إلى القضايا الجنائية غير السياسية^{١٠}.

وتوجد عدة عوامل في الوقت الراهن تساعد على تفشي ظاهرة التعذيب أثناء الاستجواب كالاحتجاز الطويل للمتهمين ومنع أي شخص كمحام أو شخص من الأهل والأقارب أن يتصل بهم والانتظار دون محاكمة لفترة طويلة، فضلاً عن وجود أماكن استجواب مغلقة لا يسمح للأقارب والمحامين والقضاة من الوصول إليها وأخيراً منح سلطات استثنائية لقوات الأمن والأجهزة العسكرية الأخرى بشكل يؤدي إلى إهدار النصوص التي توفر ضمانات لحقوق المتهمين^{١١}.

والحقيقة أن الانتقادات التي وجهت لممارسة التعذيب قد بدأت على مستوى فقه القانون الجنائي في أوروبا وقبل ذلك في العصور الوسطى وفي العالم الإسلامي على وجه التحديد، فالفيلسوف الإيطالي بيكاريا كان قد ذكر في كتابه الجرائم والعقوبات الصادر عام ١٧٦٤ ((إن من النتائج الغريبة أن يكون المجرم في وضع أحسن حالاً من البريء، لأن الثاني أي البريء قد يعترف بالجريمة تحت وطأة

^٨ طارق عزت، المصدر السابق ص ٢٦٣-٢٦٧، ٢٧٠.

^٩ المصدر نفسه، ص ٢٦٨-٢٧١. محمد أبو بكر، المصدر السابق، ص ١٤. مراد أحمد فلاح، المصدر السابق، ص ١٤.

^٣ طارق عزت، المصدر نفسه، ص ٢٧٢، ٢٧٤.

^{١٠} طارق عزت، المصدر السابق، ص ٢٧٤، ٢٧٢.

^{١١} طارق عزت، المصدر السابق، ص ٢٧٦.

التعذيب فتقرر إدانته، أما الأول فإنه قد يختار بين الم التعذيب وألم العقوبة التي يستحقها، فيختار الألم الأول لأنه أخف لديه من ألم العقاب فيصمم على الإنكار وينجو من العقوبة^{١٢})).

أما الإسلام فقد نهى عن التعذيب وفي ذلك استجابة لأصول الشريعة الإسلامية إذ روي عن الرسول (ص) نهيه عن التعذيب في عموميه بقوله (لا تعذبوا خلق الله) وقوله (ص) (إن الله تعالى يعذب يوم القيامة الذين يعذبون الناس في الدنيا^{١٣}).

المطلب الثاني

أهداف ممارسة التعذيب وتمييزه عن الممارسات الأخرى

إن التعذيب كممارسة يتم اللجوء إليها من جانب أطراف معينة تستهدف تحقيق غايات يحددها الجاني، فالتعذيب مجرد وسيلة يراد من خلالها الوصول إلى نتائج محددة وبناءً على هذه الحقيقة سنعرض للغايات أو الأهداف التي يراد الوصول إليها عند القيام بعمليات تعذيب حيث سنتطرق لهذه المسألة في الفرع الأول بينما سنبحث في الفرع الثاني مسألة التمييز بين التعذيب وغيره من المفاهيم التي تعبر عن ممارسات شبيهة.

الفرع الأول

أهداف ممارسة التعذيب

ترتبط عملية ممارسة التعذيب بالدرجة الأساس بمرحلة الاستجواب وهذا الأمر قاسم مشترك لهذه الممارسة قديماً وحديثاً ومن ثم فإن أهداف التعذيب ترتبط إلى حدٍ ما بالأهداف التي يراد تحقيقها من خلال مرحلة الاستجواب^{١٤} فهدف الاستجواب هو سماع أقوال المتهم ومناقشته فيما هو منسوب إليه من الوقائع وما يوضحه هو من أوجه الدفع للتهمة عنه أو اعترافه بها ودراسة ما يُقر به ومطابقته على ما وصل إليه التحقيق، فالاستجواب إجراء تحقيقي ذو طبيعة مزدوجة ينبغي تحقيق هدفين الأول جمع أدلة الإثبات ضد المتهم والثاني جمع ما يثبت نفي التهمة عنه فهو لا يهدف إلى إدانة المتهم بانتزاع الاعتراف منه كما

^{١٢} محمد عبد الله أبو بكر، المصدر السابق، ص ١٦.

^{١٣} المصدر نفسه، ص ١٧ وما بعدها.

^{١٤} أنظر بخصوص الجوانب القانونية للاستجواب محمد عزيز، الاستجواب في مرحلة التحقيق الابتدائي ومدى مشروعية قواعده العملية ومسائله العملية، بغداد، ١٩٨٦.

كان عليه الحال في عهود سابقة عندما كان يسمح بتعذيب المتهم للحصول على اعترافه^{١٥}.

وهكذا فإن الفقه وفي جانب منه يذهب إلى إن التعذيب له هدفان الأول قريب مضمونة تحطيم الشخصية الإنسانية للضحية ، وهدف بعيد يتمثل في استخدام التعذيب كسلاح ضد الديمقراطية. فالضحية إنسان قادر في الوضع الطبيعي على التحكم في حياته إلا أنه بعد التعذيب يصاب بالإحباط والتعب فلا يستطيع أن يمارس حياته بصورة طبيعية، وتشاركه الأسرة وأفراد آخرون هذا الهم ممن يرون هذه الممارسة لأنهم لا يريدون أن يقعوا في نفس المطب فيلتزمون الصمت ولا يمارسون حياتهم بديمقراطية وبالنتيجة يصبح التعذيب سلاحاً ضد الديمقراطية.

ويرى جانب آخر من الفقه إن للتعذيب أهداف تكتيكية وأهداف نهائية. تتمثل الأهداف التكتيكية بصفة عامة بتحقيق القسر للحصول على المعلومات المفيدة سياسياً أو امنياً أو لتخويف الضحية أو أي شخص آخر، وهذه هي الأهداف المباشرة القائمة في ذهن الجلاد. وقد يمارس التعذيب لتحقيق تحطيم الشخصية الإنسانية للضحية، أو يفرض كعقوبة تكون مصاحبة للضحايا المتهمين بالجرائم الجنائية ونشر الرعب في الوسط الذي ينتمي إليه الضحية.

أما الأهداف النهائية فتتمثل بحفظ النظام السياسي أو النفوذ السياسي لمجموعة معينة أو مسيطرة، وتفادي التهديد بالضرر المحتمل من أي نوع، وإثبات الولاء والتبعية للنظام بممارسة التعذيب ضد المعارضين^{١٦}.

وقد كرست إعلانات واتفاقيات مناهضة التعذيب تحديداً مشابهاً لأهداف هذه الممارسة فضلاً عن تقارير المنظمات المعنية بحقوق الإنسان^{١٧}.

فإعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الصادر عن الجمعية العامة تؤكد المضامين المتقدمة أي تخويف الضحية أو تخويف آخرين.

وقد أشارت المادة (١) من اتفاقية مناهضة التعذيب لعام ١٩٨٤ لذات الأغراض التي أشارت إليها المادة (١) من إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وفي التفاتة لارتباط التعذيب بمرحلة الاستجواب نصت المادة (١) من إعلان مناهضة التعذيب على أنه (على كل دولة أن تجعل طرق الاستجواب وممارساته، وكذلك الترتيبات المعمول بها في حجز ومعاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم في إقليمها، محل مراجعة مستمرة ومنهجية بهدف تفادي

^{١٥} سعيد حسب الله عبد الله، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٩، ص ٢١٠.

^{١٦} طارق عزت، المصدر السابق، ص ٢٢٠-٢٢٣.

^{١٧} أنظر على سبيل المثال التقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية تحت عنوان بعد أحداث أبو غريب الاعتقال والتعذيب في العراق، رقم الوثيقة ٢٠٠٦/٠١/١٤ في mde في ٦ آذار متاح على موقع منظمة العفو الدولية على شبكة الانترنت.

جميع حالات التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة) وأشارت المادة (١١) من اتفاقية مناهضة التعذيب لعام ١٩٨٤ إلى أنه ((تبقى كل دولة قيد الاستعراض المنظم قواعد الاستجواب، بحجز ومعاملة الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال التوقيف أو الاعتقال أو السجن في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية، وذلك بقصد منع حدوث أي حالات تعذيب)).

الفرع الثاني تمييز التعذيب عن الممارسات المشابهة

ان تمييز التعذيب عن ممارسات أخرى قد تتشابه معه أمر يُربط بتعريف التعذيب فعندما نعرف التعذيب نحدد مفهومة بصورة دقيقة وهذا ما تطرقنا إليه في السطور المتقدمة، ويبدو من خلال استقراء ودراسة الأدبيات المتعلقة بممارسات التعذيب وجود مفاهيم أو مصطلحات أخرى قد تختلف مع مفهوم التعذيب منها على سبيل المثال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ويبدو ان إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة قد حدد معيار التمييز في المادة ٢/١ التي نصت على أنه (يشكل التعذيب شكلاً متفاقماً ومتعمداً من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة).

فمعياري التمييز فيما يبدو من النص المتقدم إنما يستند إلى جسامة وشدة وقسوة الفعل المرتكب ضد الضحية من قبل الجلال.

وعلى مستوى الفقه ترتبط مسألة التمييز بين التعذيب والمفاهيم المشابهة الأخرى بتعريف التعذيب حيث يمكن متابعة معايير التمييز من خلال استعراض بعض التعاريف المقدمة لممارسة التعذيب.

فقد عرف P . J. Duffy التعذيب كونه يعني المعاملة اللاإنسانية التي احتوت على المعاناة العقلية أو الجسدية التي تفرض بقصد الحصول على المعلومات أو الاعترافات أو لتوقيع العقوبة والتي تتميز بحالة خاصة من الإجحاف والشدّة وهكذا فإن معيار التمييز بالنسبة للتعذيب عن أوجه المعاملات الأخرى هو الألم ودرجة المعاناة ودرجة حدتها. وذهب كاتب آخر إلى القول ان السلوك الذي يستشعر أي إنسان في العالم انه يشكل تعذيباً يكون كذلك ويؤيد ذلك ما ذهبت إليه اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان التي أكدت على ان الحبس الانعزالي اذا طبق في ظروف قصد منها التحقير أو الإهانة أو الإكراه، فقد توافر فيه وصف التعذيب فضلاً عن المعاملة المهينة أو الحاطة بالكرامة^{١٨}.

^{١٨} طارق عزت، المصدر السابق، ص ٤٨-٥٠.

وفي قضية اتهمت فيها بريطانيا بانتهاك المادة الثالثة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ولأنها قامت عام ١٩٧١ باستعمال وسائل في استجواب المتهم وهي الوقوف الدائم على الحائط، ووضع رأس الشخص في كيس اسود طوال الوقت باستثناء فترة الاستجواب، والتعرض للضوضاء الشديدة والحرمان من النوم والحرمان من الطعام والشراب. وقررت اللجنة ان هذه الوسائل تمثل معاملة لا إنسانية وحاطة بالكرامة، وهي لا تؤسس للتعذيب حيث لا تصل المعاناة فيها إلى حد القسوة المفروض توافره في التعذيب، وأشارت المحكمة إلى ان الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان إنما قصدت التمييز بين التعذيب على سمة خاصة هي الربط بين أسلوب المعاملة اللاإنسانية وشدة المعاناة الناتجة، كما ان المعاناة الفادحة البالغة الشدة المتطلبة لوصف الممارسة بالتعذيب يجب ان تكون ظاهرة ومستقرة قبل التعذيب^{١٩}.

وفي قضية أخرى أقامتها الدنمارك والنرويج والسويد وهولندا ضد اليونان عام ١٩٦٨ ذهبت اللجنة إلى تعريف المصطلحات الثلاثة ورأت أن كل تعذيب يجب أن يكون معاملة لا إنسانية ومهينة. فالمعاملة اللاإنسانية هو المفهوم الذي يغطي على الأقل المعاملة الأكثر تداولاً والتي تسبب معاناة نفسية وجسدية قاسية وتكون مثل هذه الحالة غير مبررة اما التعذيب فهو يتمثل في المعاملة اللاإنسانية عندما تفرض قصداً بدرجتها المتفاقمة من أجل الحصول على المعلومات أو الاعترافات أو لإيقاعها كعقوبة. بينما عرفت اللجنة المعاملة أو العقوبة المهينة بأنها المعاملة أو العقوبة التي تسبب إذلالاً جسيماً للشخص سواء في نفسه أو من قبل الآخرين أو التي تفرض ضد إرادته أو شعوره، فاللجنة الأوروبية اعتمدت على درجة شدة المعاناة الناتجة عن الفعل المحرم، وطبيعة الإحساس الذي يولد هذا الفعل لدى الضحية للتمييز بين التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة^{٢٠}.

من جانب آخر فإن مفهوم المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية تتميز عن المعاملة الخشنة غير المحرمة ، فحتى تدخل المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية في نطاق التحريم يجب ان تتفاعل عوامل هي درجة القسوة ، وطبيعة الإحساس الملازم للفعل، وجميع الظروف المحيطة بالشخص وقد ميزت اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان بين المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية والمعاملة الخشنة غير المحرمة في قضية رفعت من احد المواطنين النمساويين ضد حكومة النمسا ١٩٥٩ حين أشارت اللجنة إلى أنها لاحظت جسامة العقوبة التي وقعت على الطاعن بمقتضى نظام النوم على أشياء صلبة، ولكن مع ذلك، فإن هذه العقوبة التكميلية لا يتعرض

^{١٩} طارق عزت، المصدر السابق ص ٤٨-٥٠.

^{٢٠} المصدر نفسه، ص ٥١-٥٣-٥٤.

لها الطاعن إلا مرة كل ثلاثة شهور، ولا تعد نظراً لذلك عقوبة غير إنسانية بالمعنى الوارد في المادة الثالثة من الاتفاقية^{٢١}.

أما المعاملة أو العقوبة الحاطة بالكرامة فقد ذهبت اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان في قضية اليونان ١٩٦٨ إلى القول ان المعاملة أو العقوبة الموقعة على الشخص يمكن أن تكون حاطة بالكرامة إذا انطوت على إذلال جسيم للشخص أمام الآخرين ودفعته للتصرف ضد إرادته ومشاعره، وذكرت اللجنة ذاتها في قضية Tyrer عام ١٩٧٨ إلى ان المعاملة أو العقوبة تكون حاطة بالكرامة إذا هي قللت من منزلة أو وضع أو سمعة أو صفة الشخص سواء في عين نفسه أو في أعين الآخرين^{٢٢}.

^{٢١} عبد العزيز محمد سرحان، المدخل لدراسة حقوق الإنسان في القانون الدولي، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص ١١٨-١١٩.

^{٢٢} طارق عزت، المصدر السابق، ص ٧٩.

المبحث الثاني حظر التعذيب في النظام القانوني الداخلي والدولي

تطورت مسألة النظرة إلى حظر التعذيب وغيره من الممارسات المحرمة مع تطور قانون حقوق الإنسان سواء تم ذلك على مستوى الدساتير والتشريعات الوطنية أو كان الأمر على مستوى النظام القانوني الدولي مما يتطلب التعرض للمضمون المتقدم حيث سنتعرض في المطلب الأول إلى الجهود الوطنية التي جرت على مستوى القانون الداخلي سواء كان ذلك في دساتير الدول أو كان ذلك في القوانين العادية والمحرمة للتعذيب وغيره من الممارسات المرتبطة أو القريبة منه على أن ندرس في المطلب الثاني فكرة تحريم التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في القواعد القانونية الإقليمية والعالمية المصدر والتطبيق.

المطلب الأول حظر التعذيب في النظام القانوني الداخلي

اشرنا فيما تقدم إلى ان التعذيب كان يعد احد طرق الاستجواب المشروعة إذ نصت قوانين دول عديدة على إمكانية ممارسته مع بدايات العصور الحديثة وفي بلدان عديدة شملت قارات العالم المختلفة إلا أن الأمر بدأ يأخذ منحى آخر مع تطور حركة حقوق الإنسان التي نادت بحرية الفرد وكرامته فجاءت نتيجة ذلك النصوص المحرمة للتعذيب في دساتير الدول وجرى تحريم ممارسة هذا العمل في القواعد القانونية العادية ذات الطابع الجنائي، وسوف نستعرض النصوص الواردة في الدساتير العربية المحرمة للتعذيب في الفرع الأول ونقارن بينها على أن نتعرض لحظر التعذيب على مستوى القاعدة القانونية العادية ذات الطابع الجنائي في الفرع الثاني.

الفرع الأول حظر التعذيب في الدساتير العربية

تتباين مواقف الدساتير العربية من تحريم التعذيب فهناك دساتير ساكتة لا تتطرق إلى شيء يحرم اللجوء إلى التعذيب إلى دساتير أخرى عالجت هذا الموضوع بصيغ مختلفة ويمكن تقسيم موقف الدساتير العربية من تحريم التعذيب إلى الفئات الآتية:-

الفئة الأولى: وهي تمثل مجموعة من الدساتير التي لا يرد فيها أي نص دستوري يحرم التعذيب أو يعالج هذه المسألة بأي شكل من الأشكال، والفئة المذكورة تشمل دساتير لبنان لسنة ١٩٢٦ والاردن لسنة ١٩٥٢ وتونس لسنة

١٩٥٩ ودستور الصومال لسنة ١٩٦٩ والدستور الليبي ١٩٧٧، ١٩٦٩ ودستور موريتانيا لسنة ١٩٩١ والنظام الأساسي للحكم في السعودية لسنة ١٩٩٢^{٢٣} ودستور المغرب لسنة ١٩٩٦ ودستور اتحاد جزر القمر لسنة ٢٠٠٣.

الفئة الثانية: وهي تمثل مجموعة من الدساتير التي تمتاز بصياغتها بمنع أو حظر التعذيب بأشكاله المختلفة دون أية إضافات أخرى وتمثل دساتير الكويت لسنة ١٩٦٢ ودستور الإمارات لسنة ١٩٧١ ودستور السودان لسنة ١٩٩٨ مثلاً على هذه الفئة.

فالمادة (٢٠) من دستور السودان تنص على انه ((لكل إنسان الحق في الحياة والحرية، وفي الأمان على شخصه وكرامته وعرضه إلا بالحق وفق القانون وهو حر يحظر استرقاقه أو تسخير أو إذلاله أو تعذيبه)).

الفئة الثالثة: وتشمل عدة دساتير تتحدث عن موضوع منع التعذيب مع الإضافة إلى ذلك بأن القانون سيعاقب من يمارس هذه الأفعال وتشمل هذه الفئة دساتير سوريا لسنة ١٩٧٣^{٢٤} وجيبوتي لسنة ١٩٩٢ وقطر لسنة ٢٠٠٣.

فالمادة (١٦) من دستور جيبوتي تنص على انه ((لا يجوز إخضاع أي شخص للتعذيب أو العنف أو المعاملة اللاإنسانية أو القاسية أو المتدنية أو المهينة. وإذا ثبت إدانة أي شخص أو موظف في الدولة أو سلطة عامة بارتكاب هذه الأفعال سواء بمبادرة شخصية أو بناء على تعليمات يعاقب طبقاً للقانون)).

الفئة الرابعة: وتشمل قانون فلسطين الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ وهو يتحدث عن منع أو حظر التعذيب وإقرار بطلان كل قول أو اعتراف صدر بالاستناد إليه فالمادة ١٣ من قانون فلسطين الأساسي تنص على انه لا يجوز إخضاع احد لأي إكراه أو تعذيب ويعامل المتهمين وسائر المحرومين من حرياتهم معاملة لائقة ويقع باطلاً كل قول أو اعتراف صدر بالمخالفة لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة.

الفئة الخامسة: وتمتاز الصياغات الدستورية لهذه المجموعة بمنع أو تحريم التعذيب زائداً إقرار ان القانون سيعاقب من يلجأ إلى هذه الممارسات وبطلان كل قول أو فعل ترتب على هذه الممارسة وتشمل هذه المجموعة النظام الأساسي لسلطنة عمان ودستور البحرين لسنة ٢٠٠٣.

فالمادة (١٩) من دستور البحرين تنص على ((لا يعرض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي أو للإغراء أو للمعاملة الحاطة بالكرامة ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك كما يبطل كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالإغراء أو لتلك المعاملة أو التهديد بأي منها)).

^{٢٣} أنظر حول أوضاع حقوق الإنسان في السجون السعودية www.cdhraonet/text/leagnal1.htm تأريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٠٧/٤/١٤.

^{٢٤} أنظر حول أوضاع حقوق الإنسان في سوريا موقع اللجنة السورية لحقوق الإنسان www.shrc.org.uk/default.asp تأريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٠٧/٤/١٤.

الفئة السادسة: وتشتمل على صياغات تحرم التعذيب مع اقرار عقوبات لمن يمارس هذه الأفعال وطبقاً للقانون مع كفالة حق الضحية في التعويض من جانب الدولة، إذ يرد ما تقدم في دستور مصر لسنة ١٩٧١ والدستور اليمني لسنة ١٩٦٤ والدستور العراقي. فالمادة ٥٧ من دستور مصر تنص على (كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدول تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء).

الفئة السابعة: ويمثلها دستور الجزائر لسنة ١٩٩٦ حيث نصت المادة ٣٤ على ذكر منع التعذيب بالنص على انه ((تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان ويحظر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة)) إلا ان الاضافة الحقيقية التي يمكن ان تعطي بعداً عملياً لهذا التحريم ورد في المادة (٤٨) من الدستور المذكور التي نصت على ((يخضع التوقيف في مجال التحريات الجزائية للرقابة القضائية ولا يمكن ان يتجاوز مدة ثمان واربعين ساعة. يملك الشخص الذي يوقف للنظر حق الاتصال فوراً بأسرته ولا يمكن تمديد مدة التوقيف للنظر إلا استثناء ووفقاً للشروط المحددة بالقانون ولدى انتهاء مدة التوقيف للنظر يجب أن يجري فحص طبي على الشخص الموقوف ان طلب ذلك على ان يعلم بهذه الإمكانية).

ويبدو ان الصياغة الواردة في النص الجزائري تشكل الرؤية الأكثر تقدماً بالمقارنة مع النصوص الدستورية العربية الأخرى فهي تتضمن ضمانات حقيقية على المستوى التشريعي يمكن أن يقلل من حالات ممارسة التعذيب أو الممارسات الأخرى المرتبطة به ومع ذلك يلاحظ ان هذه الضمانات تشكل جزءاً شكلياً في ضوء الممارسات التي تقوم بها دائرة الاستعلام والأمن في الجزائر إذا صحت المعلومات الواردة في تقارير منظمة العفو الدولية^{٢٥}.

وبقدر تعلق الأمر بموقف الدستور العراقي فقد عالجت المادة ٣٧ / أولاً / ج مسألة حظر التعذيب اذ نصت على انه ((يحرم جميع أنواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الإنسانية ، ولا عبرة بأي اعتراف انتزع بالإكراه، أو التهديد أو التعذيب، وللمتضرر المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي والذي أصابه وفقاً للقانون)) وهذا نص يتخلف في نظرنا عن النص الذي يكرسه الدستور الجزائري. ذلك ان الصياغة الواردة في دستور الجزائر تضع آلية لردع ممارسة التعذيب بينما لا يشير الدستور العراقي لهذه الآلية رغم انه يمنح الضحية حق المطالبة بالتعويض إلا ان هذا الحق من جهة نظرنا لا يضيف شيئاً لأنه تحصيل حاصل.

^{٢٥} أنظر تقرير منظمة العفو الدولية على انتهاكات حقوق الإنسان في الجزائر على الموقع

الفرع الثاني حظر التعذيب في قوانين العقوبات العربية

إذا كانت دساتير دول عربية عديدة ظلت ساكتة عن التطرق لمسألة حظر التعذيب فإن دساتير أخرى قد أشارت إلى هذا المنع وكرست قوانينها العقابية هذا التوجه وهذا هو حال قانون العقوبات المصري الذي عرف جريمة التعذيب إذ نصت المادة ١٢٦ منه على ((كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشر. وإذا مات المجني عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمداً)) فالمشرع المصري في هذا النص حرص على حماية الحرية الفردية للمتهم وضمان سلامته الجسدية فجعل من تعذيبه جريمة في مواجهة من قام بهذا التعذيب بهدف حمله على الاعتراف بالجرم المنسوب إليه، وهي جريمة لا تسقط بالتقادم. وهي من جرائم الاعتداء على الأشخاص المضرة بالمصلحة العامة، فالمشرع المصري قدر صفة الجاني في هذه الجريمة (موظف أو مستخدم عمومي) وصفة المجني عليه (متهم في جريمة) حيث أن الجاني لا يهدر مصلحة الشخص في سلامة جسمه وحياته ولكنه يهدر أيضاً مصلحة العدالة المتمثلة في كفالة حرية المتهم وصون اعترافه من الضغط والإكراه فضلاً عن حماية مصلحة حيدة الإدارة المتمثلة في عدم تعدي وتجاوز الموظف أو المستخدم العمومي لحدود الوظيفة وذلك بتعذيب المتهم. ورغم تعدد المصالح التي يحميها هذا النص فإن المصلحة الغالبة هي مصلحة الشخص في سلامة جسمه وعدم المساس بكرامته الإنسانية^{٢٦}.

القانون المصري طبقاً للمادة المذكورة يشترط لوقوع جريمة التعذيب أن يقع فعل التعذيب من موظف أو مستخدم عمومي أو أن يأمر به أو يسكت عنه، ولا يشترط أن يكون التعذيب من موظف له سلطة التحقيق والعنصر الثاني هو أن يقع فعل التعذيب على متهم أي أن هناك صفة للمجني عليه باعتباره متهماً ومحكمة النقض المصرية حددت المتهم لأغراض المادة ١٢٦/١ بأنه كل من وجه إليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك أثناء قيام مأموري الضبط القضائي بمهمة البحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى طبقاً للمادتين ٢١ و ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية^{٢٧}.

ومن الجدير بالذكر أن مصر قد صادقت على اتفاقية منع التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٦ حيث تم التصديق في ٢٤ أيار ١٩٨٦ وتم العمل به اعتباراً من ٢٥ تموز ١٩٨٦ وطبقاً للمادة ١٥١ من الدستور المصري فإن الاتفاقية قد أصبحت قانوناً مصرياً شأنها شأن القوانين المصرية وتلتزم السلطات كافة وخاصة القضائية

^{٢٦} محمد عبد أبو بكر، المصدر السابق، ص ٦٩.

^{٢٧} المصدر نفسه، ص ٧١-٧٤.

بتطبيق نصوص هذا القانون، فضلاً عن وجود نصوص وطنية مصرية تحرم التعذيب كالمواد ٤٢ و ٥٧ من الدستور والمواد ١٢٦ و ١٢٩ من قانون العقوبات، والمادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية^{٢٨}.

ويلاحظ عدم جواز الاحتجاج بالإعفاء من المسؤولية الجنائية إذا كان المروءوس قد اعتقد مشروعية أمر الرئيس رغم ان تنفيذه من الناحية القانونية يشكل جريمة من الجرائم وفقاً لنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات المصري فلكي يستفيد المروءوس من حكمها من الضروري توافر شرطين هما حسن النية والتثبت والتحري من مشروعية الفعل إلا انه في قضايا التعذيب يلاحظ تخلف حسن النية لدى الجاني الذي يدفع بواجب الطاعة وهو ما يرفض القضاء الأخذ به نظراً لانتهاك الصارخ لحكم القانون فضلاً عن إخلاله بكرامة الإنسان، وهذا ما اكدته محكمة جنايات القاهرة في حكم صدر عام ١٩٧٨ في قضية كشميش ((والتي كان الاتهام فيها ينحصر في قيام المتهمين بتعذيب نفر من أهل هذه القرية بدعوى تهربهم من تطبيق بعض القوانين من انه بالنسبة للدفاع الذي أثاره المتهمون بأنهم كانوا في حالة ضرورة ألجأتهم إلى ارتكاب ما اسند إليهم من جرائم تحدياً بالطاعة الواجبة عليهم حيال رؤسائهم بالتطبيق لنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات ، فإنه بعيد تماماً عن حجة الصواب، إذ من المقرر ان طاعة المروءوس لرئيسه في مفهوم نص المادة ٦٣ آنفة الذكر لا تمتد بأي حال إلى ارتكاب الجرائم فليس على المروءوس ان يطيع الأمر الصادر من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو ان القانون يعاقب عليه. ولا مراعاة في ان كافة الأفعال التي أتاها المتهمون من تعذيبات بدنية وهتك أعراض وإحداث عاهات مستديمة... كل هذا وسواه مما ثبت في حق المتهمين معلوم تماماً لدى الكافة انه محرم قانوناً، ومن ثم فلا يجدي اي من هؤلاء المتهمين التوسل بنص المادة ٦٣. السالف ذكرها للإفلات من المسؤولية الجنائية عما اقترفه من جرائم^{٢٩})).

وعاقبت المادة ١٢٦ بعقوبتين لمرتكب هذه الجريمة ففي حالة ارتكاب جريمة التعذيب التامة التي نص عليها المشرع في المادة المذكورة في فقرتها الأولى بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث إلى عشر سنوات. وفي الحالة الثانية المنصوص عليها في المادة ٢/١٢٦ عندما يترتب على أفعال التعذيب التي تكون السلوك المادي لتلك الجريمة وفاة المجني عليه من جراء تلك الأفعال حيث تصل العقوبة لعقوبة القتل العمد بصرف النظر عن قصد الجاني وهي جريمة لا تسقط بالتقادم^{٣٠}.

^{٢٨} الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الإنسان/ مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٩٩-١٠٠.

^{٢٩} محمد عبد الله أبو بكر، المصدر السابق، ص ٨٣-٨٤، وأنظر بخصوص واجب الطاعة، جاك فرهيفن، رفض الانصياع للأوامر ذات الطابع الإجرامي اللين نحو إجراء في متناول المروءوسين، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من أعداد ٢٠٠٢، متاح على موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

^{٣٠} محمد عبد الله أبو بكر، المصدر السابق، ص ٨٥-٨٦.

وتوجد نصوص أخرى في القوانين العربية تحرم اللجوء إلى التعذيب فالمادة ١٠٢ من نظام الإجراءات الجزائية السعودي تنص على أنه ((يجب أن يتم الاستجواب في حال لا تأثير منها على إرادة المتهم في إبداء أقواله ولا يجوز تحليفه ولا استعمال وسائل الإكراه ضده)).

المطلب الثاني حظر التعذيب في النظام القانوني الدولي

شهدت حركة حقوق الإنسان في إطار النظام القانوني الدولي نمواً مطرداً إذ كرسّت الاتفاقيات الدولية عدداً كبيراً من الحقوق والحريات وتضمنت إنشاء آليات لمتابعة التنفيذ على المستوى الإقليمي فضلاً عن المستوى العالمي، وهذا ما يقتضي منا البحث في حظر أو منع التعذيب كما جاءت بها المواثيق الإقليمية في الفرع الأول على أن نتطرق لذات الموضوع ولكن على مستوى المواثيق العالمية في الفرع الثاني.

الفرع الأول حظر التعذيب في المواثيق الإقليمية

توجد إلى جانب القواعد القانونية الدولية العالمية التطبيق قواعد أخرى ذات نطاق تطبيق محدود هي القواعد الإقليمية التي تنظم العلاقات بين مجموعة من الدول التي ترتبط مع بعضها بروابط محددة منشأها ظروف جغرافية أو اقتصادية أو سياسية أو تاريخية، وقد امتد التنظيم القانوني الدولي الإقليمي النزعة إلى مجالات عديدة منها ما يتعلق بحقوق الإنسان فتم خلق تنظيم إقليمي في نطاق القارة الأوروبية الذي يعد في الوقت الراهن مثلاً يحتذى في مجال حماية الحقوق والحريات ، كما وجد تنظيم إقليمي لحقوق الإنسان في القارة الأمريكية وثالث في القارة الأفريقية ورابع على المستوى العربي في إطار العلاقات بين الدول العربية فعلى مستوى القارة الأوروبية تم التأكيد في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام ١٩٥٠ على عدم جواز إخضاع أي إنسان للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة المهينة للكرامة^{٣١}. وقد جاءت هذه الاتفاقية بآلية تنفيذية متميزة لتطبيق نصوصها عن طريق عمل اللجنة والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان^{٣٢}.

^{٣١} المادة الثالثة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

^{٣٢} أنظر بخصوص الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان وآليات تنفيذ مضمونها من خلال أجهزة الرقابة. إبراهيم العتابي، دراسة حول الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، بحث منشور في محمد شريف بسيوني،

ثم صدرت الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة لعام ١٩٨٧ التي الحق بها بروتوكولات عام ١٩٩٣ وتم بموجبها استحداث لجنة أوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، وهي لجنة تقوم بالتحقيق في كيفية معاملة الأشخاص الذين سلبت حريتهم بهدف حمايتهم عند الضرورة من التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، وهذه اللجنة تتكون من عدد من الأعضاء يساوي عدد الأطراف في الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب يتم انتخابهم عن طريق لجنة الوزراء لمجلس أوروبا وفق آلية معينة واللجنة تقوم بزيارات إلى أماكن تواجد من سلبت حريتهم وألزمت الاتفاقية كافة الدول الأطراف بأن تكفل لأعضاء اللجنة الاتصال بحرية فضلاً عن التعاون مع اللجنة لتطبيق الاتفاقية دون أن تكون اللجنة ملزمة بإعلان موعد الزيارة حيث يكفي إرسال إخطار عام يشير إلى نية الزيارة ، ويجوز للجنة أن تطلب زيارة الأشخاص المسلوبية حريتهم في جلسة خاصة وتستطيع ان تتصل بأي شخص يمكن ان يزودها بمعلومات تتعلق بعملها وهي لتحقيق غاياتها يمكن لها ان تستعين بخبراء أو مترجمين وتضع اللجنة بعد كل زيارة تقريراً عن الحقائق التي وجدتها إنشاء الزيارة مع الأخذ بنظر الاعتبار ملاحظات الدول المعنية، ويجوز للجنة التشاور مع سلطات الدول حول اقتراح تحسين حماية الأشخاص المسلوبية حريتهم، وتنقل اللجنة تقريرها إلى الدول المعنية مع التوصيات التي تراها، وفي حالة عدم تعاون الدولة مع اللجنة أو رفض تحسين الوضع طبقاً للتوصيات يجوز للجنة إصدار بيان عام بالموضوع وتقديم تقرير عام كل سنة إلى لجنة الوزراء ويحول إلى الجمعية البرلمانية^{٣٣}.

على المستوى الأمريكي صدرت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان عام ١٩٦٩ والتي جرى التأكيد فيها على عدم جواز إخضاع احد للتعذيب أو لعقوبة أو معاملة قاسية أو غير إنسانية أو مذلة ويعامل كل الذين قيدت حريتهم بالاحترام الواجب للكرامة المتأصلة في شخص الإنسان، وتم إنشاء اللجنة والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان للإشراف والرقابة وتنفيذ الاتفاقية طبقاً للمواد ٣٤- ٧٣ إلا إن الفرق بقي قائماً بين القارتين فيما يتعلق بمستوى حماية الحقوق والحريات على وجه العموم. وجرى أيضاً اعتماد اتفاقية خاصة بمنع التعذيب والعقاب عليه التي دخلت طور النفاذ عام ١٩٨٧ بهدف مكافحة التعذيب وجرى تعزيز احترام حقوق الإنسان من خلال مكافحة هذه الظاهرة^{٣٤}.

وبعد التنظيم الإقليمي على المستوى الأوروبي والأمريكي جاء التحريم للتعذيب والممارسات المرتبطة به على المستوى الأفريقي طبقاً للميثاق الأفريقي لحقوق

محمد سعيد الدقاق، عبد العظيم وزير، حقوق الإنسان، المجلد الثاني، دراسات حول الوثائق العالمية، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت ، ١٩٨٩، ص ٣٦١-٣٧٣.

^{٣٣} طارق عزت، المصدر السابق ٥٨٥-٥٨٧ أنظر هذه الاتفاقية متاحة على الموقع

www1.umn.rdu/humanrts/arab/euturecon.html

^{٣٤} أنظر هذه الاتفاقية متاحة على الموقع

www1.umn.rdu/humanrts/arab/amd/am5-html

الإنسان الذي أكد على أن لكل فرد الحق في احترام كرامته والاعتراف بشخصيته القانونية وحظر كافة أشكال استغلاله وامتداده واستعباده وخاصة الاسترقاق والتعذيب بكافة أنواعه والعقوبات والمعاملة الوحشية أو اللاإنسانية أو المهينة^{٣٥}. وتم النص في المواد ٣٠-٤٤ على تكوين وتنظيم اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب كآلية للحماية، ولم يتضمن الميثاق الأفريقي إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان وهو في جميع الأحوال أقل قيمة قانونية وفعالية من الناحية التطبيقية من التنظيم الأوروبي والأمريكي الخاص بالموضوع ذاته.

أما على المستوى العربي فقد اعتمد مجلس جامعة الدول العربية لمشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان عام ١٩٩٤ وجرى النص فيه على إن لكل إنسان الحق في الحماية من التعذيب البدني والنفسي واعتبار هذه التصرفات أو الإسهام فيها جريمة يعاقب عليها ووجوب معاملة المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية معاملة إنسانية حيث نصت المادة ٤/أ من مشروع الميثاق على أنه ((تحمي الدول الأطراف كل إنسان على إقليمها من أن يعذب بدنياً أو أن يعامل معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة وتتخذ التدابير الفعالة لمنع ذلك، وتعتبر ممارسة هذه التصرفات أو الإسهام فيها جريمة يعاقب عليها القانون)) بينما نصت المادة ٣٨ من المشروع على أنه ((يجب أن يعامل المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية معاملة إنسانية)).

ولا يتضمن الميثاق العربي آلية لتنفيذ أحكامه كما هو الحال في التنظيم الأوروبي والأمريكي وإنما اقتصر الأمر على مجرد إنشاء لجنة خبراء حقوق الإنسان وهي في الحقيقة معدومة الاختصاص الفعلي، وفي صيغة حديثة للميثاق العربي لحقوق الإنسان التي اعتمدت من قبل القمة العربية السادسة عشرة بتاريخ ٢٣ أيار ٢٠٠٤ تم اعتماد نصوص مشابهة، فالمادة الثامنة منه نصت على ((يحظر تعذيب أي شخص بدنياً أو نفسياً أو معاملته معاملة قاسية أو مهينة أو حاطة بالكرامة أو غير إنسانية تحمي كل دولة طرف كل شخص خاضع لولايتها من هذه الممارسات، وتتخذ التدابير الفعالة لمنع ذلك وتعد ممارسة هذه التصرفات أو الإسهام فيها جريمة يعاقب عليها ولا تسقط بالتقادم. كما تضمن كل دولة طرف في نظامها القانوني إنصاف من يتعرض للتعذيب وتمتعه بحق رد الاعتبار والتعويض)).

ويترتب على ما تقدم نتيجة تخلف التنظيم العربي لحقوق الإنسان فضلاً عن بؤس الممارسات الحامية للحقوق والحريات أن القول الذي مفاده وصول النظام العربي إلى حالة الموت والفناء قد أصبح حقيقة لا بد من الاعتراف بها لكي تكون هناك بداية جديدة على أسس مختلفة تضمن عدم تكرار الفشل مرة أخرى^{٣٦}.

^{٣٥} المادة الخامسة من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان.

^{٣٦} ربما يعد مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي لسنة ١٩٨٦ متقدماً للغاية مع مشروع عام ٢٠٠٤ إذ تضمن إنشاء لجنة لحقوق الإنسان ومحكمة عربية.

الفرع الثاني حظر التعذيب في المواثيق العالمية

نصت معاهدات دولية عديدة على حظر التعذيب والممارسات الأخرى غير الإنسانية المرتبطة به وبعض هذه المعاهدات تناولت هذا الحظر في الإطار العام لفكرة حقوق الإنسان بينما هناك أعمال قانونية عالجت مسألة حظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة من جميع جوانبها فتناولت التعريف والتحریم والعقاب فضلاً عن تحديد آليات الحماية وحقوق الضحايا، وهذا ما ينطبق على اتفاقية مناهضة التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام ١٩٨٤ وهي تتألف من ثلاث وثلاثين مادة^{٣٧} عرفت فيها المقصود بالتعذيب، وألزمت الدول الأطراف باتخاذ إجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي، وأكدت أيضاً على عدم جواز التذرع بأية ظروف استثنائية أياً كانت كمبرر للتعذيب وأيضاً عدم جواز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب (المادة ٢) والحقيقة ان هذه الاتفاقية قد شكلت نظاماً قانونياً متكاملأ يهدف إلى تحريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وهذه الاتفاقية تضمنت عنصرين أساسيين مهمين وجديدين في الوقت نفسه بهدف ضمان تحقيق الهدف من الاتفاقية هما: انه ومنذ تاريخ نفاذ الاتفاقية أصبح بالإمكان ملاحقة مرتكبي الأفعال المحرمة بموجب الاتفاقية أينما وجدوا في أراضي الدول الأطراف، فالاتفاقية تنص على إمكانية محاكمة المدعى عليهم بارتكاب أعمال التعذيب في أي دولة طرف أو تسليمهم لمحاكمتهم في الدولة الطرف التي ارتكبوا فيها هذه الجرائم. والعنصر الثاني ان الاتفاقية احتوت على إمكانية إجراء تحقيق دولي عندما تكون هناك معلومات موثوقة تشير إلى وجود ممارسة منتظمة في أراضي دولة طرف ويشمل التحقيق زيارات من لجنة مناهضة التعذيب إلى أراضي الدولة الطرف المعنية وبموافقتها^{٣٨}.

فالالاتفاقية أنشأت لجنة لمناهضة التعذيب تتولى تحقيق هدف الاتفاقية من خلال متابعة ذلك مع الدول الأطراف^{٣٩}، ولا يجوز لأية دولة طرف في الاتفاقية ان تطرد شخصاً من أراضيها أو تقوم برده أو تسليمه إلى دولة أخرى طالما توافرت أسباب جدية أو حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب^{٤٠} وتقوم الدول الأطراف بمنح بعضها البعض أكبر قدر ممكن من المساعدة القضائية

^{٣٧} أنظر نصوص هذه الاتفاقية الموقع

www1.umn.rdu/humanrts/arab/6039.html

^{٣٨} طارق عزت رضا، المصدر السابق، ص ٣٥٣.

^{٣٩} أنظر المواد من ١٧ إلى ٢٤ من الاتفاقية.

^{٤٠} المادة ٣ من الاتفاقية.

لفرض إجراء تحقيق يتعلق بأعمال التعذيب فضلاً عن تبني برامج للتعليم والإعلام تتعلق بحظر التعذيب بالنسبة للموظفين الذين لهم علاقة بهذا الموضوع^{٤١}.

وترد في المادة ٢٢ آلية تقديم الشكاوي التي يحتج بها على انتهاكات الحقوق الواردة في الاتفاقية ويجوز للدول الأطراف التي ترغب في ذلك أن تودع إعلاناً بموجب هذه المادة تعترف فيه للجنة مناهضة التعذيب التي هي مزيج مؤلف من (١٠) خبراء مستقلين يجتمعون مرتين في السنة ولهم الاختصاص في النظر في الشكاوي التي ترد من أفراد أو مجموعات من الأفراد يدعون فيها أن تلك الدولة تنتهك حقوقهم القائمة بموجب الاتفاقية^{٤٢}.

المواثيق الدولية الأخرى ذات النطاق العالمي من حيث التطبيق فهي عديدة أيضاً نشير إليها بالترتيب الآتي:

١. جاء العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ لينص في المادة السابعة منه على أنه ((لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة وعلى وجه الخصوص، لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أحد دون رضاه الحر)) وأجاز العهد المذكور للدولة الطرف فيه أن تتحلل من بعض التزاماتها الواردة فيه في أوقات الطوارئ لكن لم يكن من بينها الحق في عدم التعرض للتعذيب.

٢. أكدت الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها في ديباجتها على كرامة الإنسان، ونصت في المادة الثانية منها على إن إلحاق أذى خطير بدني أو عقلي بأعضاء فئة أو فئات عنصرية أو بالتعدي على حريتهم أو كرامتهم أو بإخضاعهم للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة تعد صورة من الأفعال اللاإنسانية التي تنطبق عليها عبارة جريمة الفصل العنصري. ونصت في مواد أخرى على اتخاذ إجراءات لتطبيق أحكام الاتفاقية.

٣. أكدت اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في المادة ٢/ب إلى أن إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء الجماعة بهدف التدمير الكلي أو الجزئي لهذه الجماعة سواء أكانت جماعة قومية أم إثنية أم عنصرية أم دينية يعد فعلاً من أفعال الإبادة الجماعية المقصودة بالتحريم، وتحريم الاتفاقية للأذى الجسدي أو الروحي هو تحريم للتعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بكرامة الإنسان.

٤. حرمت اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وكذلك البروتوكولان الملحقان لسنة ١٩٧٧ التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة سواء في المنازعات الدولية

^{٤١} المادة ١٠ من الاتفاقية.

^{٤٢} أنظر تفاصيل الإجراءات المتعلقة بما تقدم، صحيفة وقائع حقوق الإنسان رقم ٧ (التفتيح أ) إجراءات الشكاوي، الأمم المتحدة، ص ١٧-١٩.

أو في المنازعات التي لا تتصف بالطابع الدولي. ففيما يتعلق بالمنازعات التي ليس لها طابع دولي نصت المادة الثالثة المشتركة في الاتفاقيات المذكورة والبروتوكول الملحق الثاني لعام ١٩٧٧ على تحريم التعذيب أو المعاملة القاسية أو الإنسانية أو المهينة للأشخاص الذين لم يشتركوا اشتراكاً فعلياً في الحرب التي لا تتسم بالطابع الدولي.

ووردت نصوص متعددة في اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الملحق الأول لعام ١٩٧٧ لحماية ضحايا هذه المنازعات حيث نصت المادة الثانية عشرة من الاتفاقية الأولى على أنه يقع على طرف النزاع الذي تكون تحت سلطته جرحى أو مرضى من أفراد القوات المسلحة أو من غيرهم من الأشخاص المشار إليهم، أن يعاملهم معاملة إنسانية ويجب على وجه الخصوص عدم تعريضهم للتعذيب، وسارت المادة الثانية عشرة من الاتفاقية الثانية على نفس المذهب وجاءت المادة السابعة عشرة من الاتفاقية الثالثة لتنص على عدم جواز ممارسة أي تعذيب بدني أو معنوي أو أي أكره على أسرى الحرب لاستخلاص معلومات منهم من أي نوع ولا يجوز تهديد أسرى الحرب الذين يرفضون الإجابة أو سبهم أو تعريضهم لأي إزعاج أو إحفاف وأكدت المادة التاسعة والتسعون من ذات الاتفاقية ما تقدم . ومنعت الاتفاقية الرابعة في مادتها الثانية والثلاثين على الأطراف المتعاقدة صراحة اتخاذ أية تدابير يمكن أن تسبب معاناة بدنية وعلى وجه الخصوص التعذيب، والعقوبات البدنية، أو أية أعمال وحشية أخرى سواء قام بها مدنيون أو عسكريون^{٤٣}.

وقد تأكد مضمون النصوص المتقدمة في إطار الجهود الدولية المعاصرة وبالنص على تقنين جريمة التعذيب في إطار جرائم الحرب وهذا ما سارت عليه المادة الثانية في ميثاق المحكمة الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا السابقة، والمادة الرابعة من ميثاق محكمة رواندا، وفي نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في مادته الثامنة^{٤٤}. في إطار الجرائم ضد الإنسانية وهذا ما سارت عليه على سبيل المثال المادة السابعة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وصفوة القول ان بإمكاننا الاستنتاج الذي مفاده عد حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة قاعدة أمرية لايجوز الاتفاق على خلافها في إطار القانون الدولي وهذا ما سبق وان جرت الإشارة إليه على المستوى الفقهي والقضائي، وكانت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات قد كرست وجود قواعد أمرية في القانون الدولي في المواد (٥٣، ٦٤، ٧١) حيث تعد قاعدة أمرية من قواعد القانون الدولي العامة طبقاً للمادة (٥٣) من الاتفاقية المذكورة القاعدة المقبولة والمعترف بها من الجماعة الدولية كقاعدة لا يجوز الإخلال بها ولا يمكن تغييرها إلا بقاعدة لاحقة من قواعد القانون الدولي العامة لها ذات الصفة .

^{٤٣} أنظر في هذه المواثيق الدولية التي ورد فيها تحريم التعذيب، طارق عزت، المصدر السابق ص ٣٤٢-٣٤٧.

^{٤٤} محمد أبو بكر، المصدر السابق، ص ٣١-٣٢.

ومن جانب آخر كرست اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية في المادة (٢/٤) منها امثلة على ما يمكن ان نعه قواعد آمرة بنصها على ((ليس في هذا النص ما يجيز التحلل من الالتزامات المنصوص عليها في المواد(٦،٧،٨-فقرة ١،٢،١١،١٥،١٦،١٨) وهي مواد تثبت الحق الطبيعي في الحياة وتحريم التعذيب او العقوبات والمعاملات القاسية وغير الانسانية او تحريم الرق والاستعباد او تحريم سجن اي انسان نظراً لعدم قدرته على الوفاء بالتزام تعاقدى وهذا نص يقدر حرية الانسان فضلاً عن بعض المبادئ القانونية المنظمة للأجراءات الجنائية والاعتراف لكل فرد بالحق في كونه شخصاً أمام القانون والاقرار بحرية الفكر والضمير والديانة.

المبحث الثالث

واقع الالتزام بحظر التعذيب في العراق للفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨ وجبر الأضرار الناتجة عن هذا الخرق

تضمنت الدساتير العراقية ابتداءً من القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥ لغاية دستور العراق لعام ٢٠٠٥ قائمة بالحقوق والحريات حرمت ممارسة التعذيب أو استخدام طرق وأساليب لا تقرها القوانين العراقية مع المحتجزين فضلاً عن التزامات العراق الدولية، التي تسير في الاتجاه ذاته وإذا كنا نقر بوجود ممارسات غير قانونية تضمنت ممارسة التعذيب في الفترة التي سبقت الاحتلال الأمريكي فإن الفترة التي تلت التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ قد شهدت ممارسات مماثلة ربما كانت أكثر تأثيراً في الرأي العام نظراً للتعطية الواسعة التي نالتها على المستوى الإعلامي. وفي ضوء ما تقدم سنتعرض في هذا المبحث لواقع الالتزام بحظر التعذيب في العراق للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ في مطلب أول، على أن نتطرق في المطلب الثاني لجبر الأضرار الناتجة عن ممارسة التعذيب.

المطلب الأول

واقع الالتزام بحظر التعذيب في العراق للفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨

شهدت الفترة الممتدة من تاريخ التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ وهو اليوم الذي اعتبر بداية لسقوط الدولة العراقية ممارسات تعذيب في أماكن احتجاز مختلفة في العراق وسنقسم هذه الفترة إلى مرحلتين تشمل:

المرحلة الأولى: فترة الاحتلال الأمريكي المباشر للعراق وتبدأ من تاريخ التاسع من نيسان ٢٠٠٣ حتى تاريخ دخول قانون إدارة الدولة دور النفاذ بينما سنعالج في المرحلة الثانية واقع الالتزام بحظر التعذيب في ظل قانون إدارة الدولة العراقية ودستور العراق لعام ٢٠٠٥.

الفرع الأول

واقع الالتزام بحظر التعذيب في ظل الإدارة الأمريكية المباشرة للعراق

٢٠٠٣-٢٠٠٤

كان سجل الولايات المتحدة الأمريكية في ميدان حقوق الإنسان قد شهد انتهاكات خطيرة للغاية وعلى وجه الخصوص بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ونستطيع القول ان فترة الإدارة أو السيطرة الأمريكية المباشرة على العراق في الفترة التي تمتد من التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ ولغاية ما عرف بتسليم السيادة

كان امتداداً للممارسات السابقة لها في دول أخرى من جهة وجود سجل سيء لحقوق الإنسان مارسه الولايات المتحدة رغم انضمام هذه الدولة إلى اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩ ومصادقتها على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب، فضلاً عن توقيعها على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي سحبته بعد ذلك إلا أن مصادقة الولايات المتحدة على العهد الدولي المشار إليه واتفاقية مناهضة التعذيب أمر اقترن بعدة تحفظات، فمصادقة الولايات المتحدة على العهد الدولي المذكور جرى بتاريخ ١٩٩٢/٦/٨ واقترن بخمسة تحفظات وخمسة إعلانات تفسيرية وإعلانين لاحقين تعلق بعضها بالمادة (٧) الخاصة بالتعذيب والعقوبة القاسية أو اللاإنسانية، كما قدمت الولايات المتحدة عدة تحفظات وإعلانات عند مصادقتها على اتفاقية مناهضة التعذيب بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢١، والحقيقة أن دراسة هذه التحفظات والإعلانات والبيانات التفسيرية على الاتفاقيات المذكورة من جانب الولايات المتحدة كانت تستهدف وكما جاء في الفقرة ٣ من التعليق العام للجنة المعنية بحقوق الإنسان المتعلق بالتحفظات وبصرف النظر عن تسميتها أو عنوانها استبعاد أو تعديل الأثر القانوني لمعاهدة ما في انطباقها على الدولة وهذا ما يشكل اتجاهاً قانونياً لا يتفق مع المادة (١٩/ج) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ التي نصت على عدم جواز أن يكون التحفظ منافياً لموضوع المعاهدة وهدفها^{٤٥}، وعلى خلفية ممارسات غير منسجمة مع حقوق الإنسان قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في شباط ٢٠٠٤ تقريراً إلى قوات الاحتلال تضمن وصفاً لانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني كانت قوات الاحتلال قد ارتكبتها في العراق، وتضمنت استخدام الوحشية خلال القبض على المتهمين وبداية اعتقالهم انتهت أوضاعهم بالوفاة أو الإصابة بجروح خطيرة، فضلاً عن استخدام مختلف أساليب التعذيب وسوء المعاملة التي مورست ضد المعتقلين. كما أثارت أحداث نيسان ٢٠٠٤ التي تمثلت بالتعذيب وسوء المعاملة على يد الجنود الأمريكيين ذعراً وغضباً في كافة أنحاء العالم وظهر لاحقاً في التحقيق العسكري الأمريكي أن قوات التحالف في العراق كانت مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات منهجية وغير قانونية ضد المعتقلين في سجن أبي غريب بين آب ٢٠٠٣ ونيسان ٢٠٠٤ وخلص هذا التحقيق إلى أن الجنود الأمريكيين ارتكبوا أفعالاً شنيعة وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني في سجن أبي غريب وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أن ممارسة التعذيب وسوء المعاملة التي تعرض لها السجناء في السجن المذكور وغيره من الأماكن التي تخضع لسيطرة دولتي الاحتلال قبل تسليم السلطة تصل إلى حد جرائم الحرب. وهنا من الضروري ملاحظة أن الفترة الزمنية المذكورة التي تمتد من نيسان ٢٠٠٣ لغاية حزيران ٢٠٠٤ كان العراق في حالة نزاع مسلح دولي وبالتالي فإن الأشخاص المحرومين من حريتهم كانوا أشخاصاً محميين

^{٤٥} باسيل يوسف، الآليات القانونية الأمريكية لإفلات قوات الاحتلال من تبعات جرائم تعذيب المعتقلين في

بموجب القانون الإنساني الدولي إضافة إلى قانون حقوق الإنسان المنطبق لاسيما الاتفاقية الثالثة المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب والاتفاقية الرابعة وهي اتفاقية حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب من اتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩. وحرمان شخص من حريته بأمر من السلطة القائمة بالاحتلال من دون توجيه تهم إليه يشار إليه بالاعتقال الإداري أو الاحتجاز، ونصت اتفاقية جنيف الرابعة التي تطبق على أوضاع النزاع المسلح الدولي على أن الاحتجاز لا يمكن أن يؤمر به إلا إذا كان أمن الدولة التي تقوم بالاعتقال يجعل منه ضرورياً^{٤٦}.

فإذا كان هذا هو الإطار القانوني المنظم لأوضاع وحالة الأشخاص بصرف النظر عن صفاتهم في الفترة المذكورة وهي فترة تضمنت انتهاكات فاضحة للإطار القانوني الذي يحكم الحالة التي تتمثل بنصوص القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ذات الصلة^{٤٧}. فإن الأوضاع لم تشهد تغييراً كبيراً في الحالة بالنسبة للفترة التي أعقبت حالة الاحتلال والإدارة الكاملة والمباشرة للعراق. وفضلاً عما تقدم فإن منظمات معنية بحقوق الإنسان كمنظمة العفو الدولية أشارت في تقارير لها أصدرتها حتى قبل الاحتلال وبعده إلى مسؤوليات دول الاحتلال.

^{٤٦} أنظر في الإشارة لما تقدم الوثيقة الصادرة عن منظمة العفو الدولية MDD14/001/2006 في ٦ آذار ٢٠٠٦. متاح على موقع منظمة العفو الدولية على شبكة الانترنت.

^{٤٧} يراد بالقانون الدولي الإنساني جملة من القواعد الدولية التعاهدية أو العرفية الرامية وتحديداً إلى حل المشكلات الناشئة مباشرة عن النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية ويحمي هذا القانون الأشخاص الذين يتأثرون أو قد يتأثرون والممتلكات التي تتأثر أو قد تتأثر بالنزاع المسلح. كما تقيد حق أطراف النزاع في اختيار أساليب ووسائل القتال، وتتمثل أهم مصادر القانون الدولي الإنساني المنطبقة في النزاعات المسلحة الدولية في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الأول الإضافي لعام ١٩٧٧. أما المصادر التعاهدية الأساسية المنطبقة في النزاعات المسلحة غير الدولية فهي المادة ١٣ المشتركة لاتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثاني. وينطبق القانون الدولي الإنساني في زمن النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. وكما كان القانون الدولي الإنساني يعالج ظرفاً استثنائياً. النزاع المسلح. فإنه لا يسمح بأي استثناء من أي نوع لحكمه.

أما القانون الدولي لحقوق الإنسان فهو جملة من القواعد الدولية التعاهدية أو العرفية بوسع الأفراد والجماعات استناداً إليها أن يتوقعوا سلوكاً من جانب الحكومات أو يدّعو لأنفسهم الحق في مكاسب معينة من تلك الحكومات أو يتوقعوا ذلك السلوك ويدّعو لأنفسهم تلك المكاسب وتعد حقوق الإنسان بمثابة حقوق أصيلة يمتلكها الأشخاص كافة نتيجة لتمتعهم بالصفة الإنسانية، كما تضم جملة المعايير الدولية لحقوق الإنسان العديد من المبادئ والخطوط التوجيهية غير المستندة إلى معاهدات (القانون المدون) وتتمثل أهم المصادر التعاهدية للقانون الدولي لحقوق الإنسان في العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن اتفاقيات مهمة أخرى.

والقانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبق في كل الأوقات في زمن السلم والحرب وإذا كان من الجائز تعليق بعض الحقوق في أوقات الطوارئ فإن التعذيب ليس من الحقوق التي يمكن تعليقها.

متاح على موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر WWW.icrc.org

ومنها تلك المتعلقة بحظر التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة الوحشية تمت الإشارة تحديداً إلى المادة ٣١ التي تهدف إلى حظر ممارسة أي إكراه بدني أو معنوي إزاء الأشخاص المحميين وخصوصاً بهدف الحصول على معلومات منهم أو من غيرهم، وتحظر المادة ٣٢ جميع التدابير التي من شأنها أن تسبب معاناة بدنية أو إبادة للأشخاص المحميين الموجودين تحت سلطتها، ولا يقتصر هذا الحظر على القتل والتعذيب والعقوبات البدنية والتشويه والتجارب الطبية والعلمية التي لا تقتضيها المعالجة الطبية للشخص المحمي وحسب، ولكنه يشمل أيضاً أي أعمال وحشية أخرى، سواء قام بها وكلاء مدنيون أو وكلاء عسكريون^{٤٨}.

من جانب آخر فإن وجود إطار قانوني بشكل أو بآخر يحرم التعذيب وغيرها من الممارسات الأخرى بالشبهة والمحرمية يعد ملزماً للولايات المتحدة الأمريكية وإن كان غير نموذجي ويساعد على الإفلات من العقاب في حالات عديدة وهو ما ظهر من خلال التحفظات والإعلانات والبيانات التفسيرية فإن الولايات المتحدة لم تكتف بذلك إذ إن قوات الاحتلال أصدرت تشريعات تمنح قواتها والمتعاونين معها حصانة قضائية من المثل أمام القضاء العراقي، فالفقرة ٣ من القسم ٣ من أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٧ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٠ نص على عدم إمكانية محاكمة أي شخص نتيجة لقيامه بتقديم العون أو المساعدة لقوات الائتلاف والسلطة المؤقتة أو نتيجة علاقته بقوات الائتلاف أو بالسلطة الائتلافية المؤقتة أو نتيجة لقيامه بالعمل لحساب أي منها، ونصت الفقرة ٣ من القسم ٢ من الأمر المذكور رقم ٣ الصادر عن مدير سلطة الائتلاف المؤقتة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٨ على أن أي محكمة عراقية بضمنها محكمة الجنايات المركزية المشكلة وفقاً للأمر رقم ١٨ في ١٣ حزيران ٢٠٠٣ ليس لها سلطة على أي فرد من التحالف في أي موضوع سواء أكان مدنياً أم جزائياً. وجاء الأمر رقم ١٧ الصادر عن المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة في ٢٠٠٣/٦/٢٧ على عدة نصوص تمنح الحصانة لقوات الائتلاف والمقاتلين، فنص القسم ٢ في الأمر على أن سلطة الائتلاف المؤقتة وقوات الائتلاف وبعثات الارتباط الأجنبية وممتلكاتها وأموالها وأصولها تتمتع بالحصانة من الإجراءات القانونية العراقية^{٤٩}. ومؤدى هذه النصوص يجعل من العراق والنظام القانوني العراقي يعاني من نقص في السيادة القضائية تجاه قوات الائتلاف والمقاتلين والمتعاقدين معها وبعثات الارتباط الأجنبية فضلاً عن المرتزقة الذين يعملون تحت تسمية الشركات الأمنية الخاصة^{٥٠}.

^{٤٨} أنظر في ذلك الوثيقة الصادرة عن منظمة العفو الدولية تحت عنوان، العراق: مسؤوليات دول الاحتلال، رقم الوثيقة MDE14/089/2003 في ١٦ نيسان ٢٠٠٣.

^{٤٩} باسيل يوسف، المصدر السابق، ص ١٢١-١٢٣.

^{٥٠} تحسين الوضع بعض الشيء بعد تصديق الاتفاقية الخاصة بشأن سحب القوات الأمريكية من العراق وتنظيم انشطتها خلال وجودها المؤقت فيه بموجب القانون رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨ والمنشور في الوقائع العراقية رقم ٤١٠٢ في ٢٤ كانون الاول ٢٠٠٨ إذ نظمت المادة الثانية عشر مسألة الولاية القضائية.

الفرع الثاني

واقع الالتزام بحظر التعذيب في ظل قانون إدارة الدولة ودستور العراق لعام ٢٠٠٥

في حزيران من عام ٢٠٠٤ تغير الوضع القانوني عما كان عليه الحال قبل التاريخ المذكور، فالعراق أصبح بعد حزيران ٢٠٠٤ يعتبر في وضع نزاع مسلح غير دولي نظرياً على الأقل فهناك القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية من جانب والمتمردون من جانب آخر، وفي هذا الوضع تكون جميع الأطراف بمن فيهم القوة المتعددة الجنسيات في نطاق المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف والقواعد العرفية المنطبقة على النزاعات المسلحة غير الدولية فضلاً عن قانون حقوق الإنسان، وتقضي المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع أن يعامل أولئك الذين يخضعون للاعتقال معاملة إنسانية رغم أن هذه المادة لا تتضمن نصوصاً تفصيلية تنظم هذا الاعتقال، وكانت القوة المتعددة الجنسيات قد أشارت إلى قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٤٦ باعتباره يقدم الأساس القانوني لاحتجاز أشخاص في العراق عند الضرورة ولأسباب أمنية قهرية، ويجب أن نلاحظ هنا عدم وجود أية إشارة إلى الضمانات القانونية التي تنطبق على التوقيف أو الاعتقال أو الاحتجاز التي تنفذها قوات مسلحة تنتمي إلى دول تساهم في القوة المتعددة الجنسيات وقد صرحت الولايات المتحدة أن سياسات الاحتجاز التي تنتهجها تخضع أيضاً للمذكرة رقم (٣) المنقحة الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة في حزيران ٢٠٠٤ التي تحدد عملية التوقيف والاعتقال للمتهمين الجنائيين فضلاً عن الإجراءات الخاصة بالمحتجزين الأمنيين الذين يعتقلهم أفراد القوة المتعددة الجنسيات بعد تأريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠٤، والحقيقة أن مذكرة سلطة الائتلاف المؤقتة تتضمن عيوباً خطيرة لا تستوفي المعايير الدولية لحقوق الإنسان بالنسبة للمعتقلين وخاصة الحق في مقابلة محامي والحق بالطعن بقانونية الاعتقال أمام المحكمة رغم أن القانون الإنساني الدولي المتعلق بالنزاع المسلح غير الدولي والدولي وقانون حقوق الإنسان يظل مطبقاً في العراق، والولايات المتحدة وبريطانيا والعراق أطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي ينص على ضمانات أساسية لحماية المعتقلين، وكانت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان قد أكدت أن القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان يكملان بعضهما البعض بالكامل في أوقات النزاع المسلح، ورغم وجود إطار قانوني ينظم ما تقدم فإن منظمة العفو الدولية أكدت أن نظام الاعتقال الأمني الذي تطبقه القوة المتعددة الجنسيات في العراق تعسفاً إذ أنه ينتهك الحقوق الأساسية للإنسان فجميع المعتقلين بمن فيهم المعتقلون الأمنيون يتمتعون بالحماية طبقاً للمادة (٩) في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على أنه لا يجوز تعريض أحد للاعتقال التعسفي وإن الحرمان من الحرية يجب أن يستند على إجراءات يحددها القانون، وينبغي أن يتمكن المعتقلون من المثول أمام محكمة مخولة بإصدار أحكام وأن يؤمر بالإفراج

عنهم إذا تبين أن الاعتقال غير قانوني، وتنطبق هذه الشروط على الذين تعتقلهم القوة المتعددة الجنسيات^{٥١}. وهنا يجب ملاحظة وجود انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان في الفترة المذكورة وبشكل لا يتفق مع القواعد المنطبقة في القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان ترتكب من قبل القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية على السواء ويمكن تشخيص بعض هذه الانتهاكات وسنوردها هنا على سبيل المثال حيث تشكل انتهاكاً لمجمل القواعد القانونية المنطبقة.

١. تقاعس القوة المتعددة الجنسيات عن ضمان اتصال المعتقلين بالعالم الخارجي بمن في ذلك محاميهم مما يشكل عاملاً أسهم في تسهيل التعذيب وسوء المعاملة.

٢. عدم تسجيل أسماء بعض المعتقلين حيث تم إخفائهم وهم يعرفون بالمعتقلين الأشباح عن أنظار اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٣. استخدام مختلف أساليب التعذيب وغيرها من الممارسات المهينة والماسة بالكرامة كالصعق الكهربائي والاعتداء الجنسي والضرب وغيرها فضلاً عن القيام بأعمال الاعتقال دون توجيه تهمة للمعتقلين.

٤. الاعتداء على حياة المعتقلين مما أدى إلى فقدان بعضهم الحياة رغم أن هذا الحق من جملة الحقوق الخاصة التي لا يمكن الاعتداء عليها حتى في حالة الظروف القاهرة أو الاستثنائية.

من جانب آخر يبدو أن وجود نصوص دستورية في قانون إدارة الدولة ودستور العراق لعام ٢٠٠٥ يعزز فكرة التجريم بشكل قاطع حيث نصت المادة (١٥/ي) من قانون إدارة الدولة العراقية على (يحرم التعذيب بكل أشكاله الجسدية منها والنفسية وفي كل الأحوال، كما يحرم التعامل القاسي المهين وغير الإنساني، ولا يقبل كدليل في المحكمة أي اعتراف انتزع بالإكراه أو التعذيب لأي سبب كان وفي أي من الإجراءات الجنائية الأخرى) بينما نصت المادة (٣٧/ج) على (يحرم جميع أنواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الإنسانية ولا عبدة بأي اعتراف انتزع بالإكراه أو التهديد أو التعذيب، وللمتضرر المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي أصابه وفقاً للقانون).

وهكذا فإن النصوص المتعلقة بالحماية في حالة النزاع المسلح غير الدولي والدولي في الفترة المذكورة سوف تثير المسؤولية بالنسبة لمن ينتهكها.

^{٥١} أنظر الوثيقة الصادرة عن منظمة العفو الدولية MDE14/001/2006 المصدر السابق الإشارة إليه.

المطلب الثاني جبر الأضرار الناتجة عن ممارسة التعذيب

يترتب على ممارسات التعذيب عدة حقوق تشير إليها الوثائق الدولية والوطنية لمصلحة الضحية من الضروري مراعاتها والعمل على تحقيق مضمونها وسنوضح في الفرع الأول الحقوق الأساسية المترتبة للضحية على المستوى الداخلي بينما سنعالج في الفرع الثاني هذه الحقوق على المستوى الدولي.

الفرع الأول الحقوق الأساسية المترتبة للضحية على المستوى الداخلي

تتمثل الحقوق الأساسية التي تترتب للضحية على مستوى التشريعات الوطنية بالحق في المعرفة والحق في العدل والحق في التعويض وهي ذات الحقوق التي أقرتها اتفاقيات حقوق الإنسان التي تعرضت لهذا الموضوع ورتبت التشريعات الوطنية عدة آثار أو نتائج قانونية على ممارسة التعذيب وسيكون التشريع العراقي هو المستهدف في هذه السطور بخصوص موقفه من هذه المسألة. ابتداءً نقول ان العراق لم يصادق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبالتالي فإن نظامه القانوني لا يتعامل بصورة كاملة مع ما تقتضيه هذه الاتفاقية من اتخاذ إجراءات للقضاء على ممارسة التعذيب وغيرها من الأفعال المحرمة طبقاً لهذه الاتفاقية، إلا ان هذا الوضع قد تغير بعد ان صادق مجلس الرئاسة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٧ على اصدار قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية المذكورة حيث صدر قانون الانضمام اليها رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٨ ولم يتحفظ العراق على اختصاص لجنة مناهضة التعذيب المنصوص عليها في المادة (٢٠) من الاتفاقية المذكورة وحتى قبل هذا التاريخ جاءت المادة (١٢٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية لتقرر عدم جواز استعمال أية وسيلة غير مشروعة بهدف التأثير على المتهم للحصول على إقراره، كاستخدام القسوة أو التعذيب أو إساءة معاملته بمنع الطعام والراحة عند مواجهته في أماكن لا تكون مريحة أو اللجوء إلى تهديده بالإيذاء أو أشخاص يمتون إليه بصلة كزوجته أو أولاده أو أصوله أو التأثير النفسي عليه بهدف الضغط غير المشروع، فأى اعتراف يتم الحصول عليه باستخدام وسيلة غير مشروعة سيعد باطلاً طالما ان المتهم يدلي بأقواله على غير إرادة منه^{٥٢} وقد أكدت اتفاقية مناهضة التعذيب المعنى المتقدم

^{٥٢} سعيد حسب الله عبد الله، المصدر السابق، ص ٢١٢. تنص المادة (١٢٧) من أصول المحاكمات الجزائية على (لا يجوز استعمال أية وسيلة غير مشروعة للتأثير على المتهم للحصول على إقراره. ويعتبر من الوسائل غير المشروعة إساءة المعاملة والتهديد بالإيذاء والإغراء والوعد والوعيد والتأثير النفسي واستعمال المخدرات

في المادة (١٥) منها التي نصت على ان (تضمن كل دولة طرف عدم الاستشهاد بأية أقوال يثبت انه تم الإدلاء بها نتيجة للتعذيب، كدليل في أية إجراءات، إلا إذا كان ذلك ضد شخص متهم بارتكاب التعذيب على دليل على الإدلاء بهذه الأقوال) ونجد نفس المضمون تؤكد المادة (١٢) من إعلان مناهضة التعذيب الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥.

وفي قانون العقوبات العراقي نجد ان المادة (٣٣٣) عاقبت على اللجوء إلى الإكراه المادي بصورته المتمثلة بالتعذيب أو استعمال القوة سواء قام بها موظف أو مكلف بخدمة عامة إذ نصت على (يعاقب بالسجن أو الحبس كل موظف أو مكلف بخدمة عامة عذب أو أمر بتعذيب متهم أو شاهد أو خبير لحمله على الاعتراف بجريمة أو للإدلاء بأقوال أو معلومات بشأنها أو لكتمان أمر من الأمور أو لإعطاء رأي معين بشأنها. ويكون بحكم التعذيب استعمال القوة أو التهديد).

وفي المادة (٣٣٢) عاقب المشرع العراقي على استعمال القسوة مع أحد من الناس من قبل هؤلاء وأدى إلى الإخلال باعتباره أو شرفه أو أحدث ألماً ببدنه، فتدخل في مفهوم هذه المادة الصور الأخرى للإكراه المادي، كالإهانة أو قص الشعر أو طلاء الوجه أو تمزيق الملابس^{٥٣}، ونصت المادة على انه (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على مائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل موظف أو مكلف بخدمة عامة استعمل القسوة مع أحد من الناس اعتماداً على وظيفته فأخل باعتباره أو شرفه أو أحدث ألماً ببدنه وذلك دون الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون).

وفيما يتعلق بحق الضحية في التعويض نتيجة تعرضه للتعذيب فهو يقوم على أساس المسؤولية التقصيرية ذلك ان جريمة التعذيب تنطوي على عمل غير مشروع وهو انتهاك حق يحميه القانون وتتحقق هذه المسؤولية بتوافر أركانها الثلاث وهي الخطأ والضرر والعلاقة السببية ويتجه الرأي الغالب في الفقه إلى تشخيص الخطأ من خلال توافر عنصرين: الأول عنصر التعدي ويمكن اعتباره العنصر المادي الذي يتمثل بالقيام بفعل إيجابي كضرب المتهم مثلاً أو فعل سلبي مثل عدم إعطائه الماء وتركه ظمآن أما العنصر الثاني فهو عنصر مغنوي يتمثل بنية الإضرار بالمتهم ويطلق عليه الإدراك. أي ان توافر العنصرين المذكورين يعني توافر الخطأ.

الركن الثاني يتمثل بالضرر المادي أو المغنوي الذي يصيب الضحية نتيجة فعل التعذيب ولتحقق هذا الركن في جريمة تعذيب المتهم لا بد أن يكون الضرر محققاً بمعنى انه محقق الوقوع، وأن يكون نتيجة مباشرة لفعل التعذيب وبالشكل الذي

والمسكرات والعقاقير) وتشير منظمة العفو الدولية إلى عدم انسجام مضمون هذه المادة مع تعريف التعذيب الوارد في اتفاقية مناهضة التعذيب.

^{٥٣} محمد عزيز، المصدر السابق، ص ٤٣، الذي ينتقد المادتين (٣٣٢، ٣٣٣) على اعتبار انهما تخلوان من التوسع في صور التعذيب أو الألم النفسي كالإرهاق بالاستجواب المطول أو الحرمان من التدخين أو منع مواجهة ذوي الموقوف.

يعد نتيجة طبيعية له، وأن يمس الضرر حقاً أو مصلحة يحميها القانون كالحق في الحياة، والحق في سلامة الجسد والكرامة.

أما الركن الثالث فهو العلاقة السببية بين الخطأ والضرر، فلا بد أن يكون الضرر ناجماً عن خطأ، ويلاحظ هنا أن المادة (٢/٢١٥) من القانون المدني العراقي قد نفت مسؤولية الموظف إذا ما قام بتنفيذ أمر صادر إليه من جهة أعلى، إذ نصت على (ومع ذلك لا يكون الموظف العام مسؤولاً عن عمله الذي أضر بالغير إذا قام به تنفيذاً لأمر صدر إليه من رئيسه متى كانت إطاعة الأمر واجبة عليه أو يعتقد أنها واجبة، وعلى من أحدث الضرر أن يثبت أنه كان يعتقد بمشروعية العمل الذي أتاه بأن يقيم الدليل على أنه راعى في ذلك واجب الحيطة وأن اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة) ومع أن هذه المادة توحى بإمكانية انتفاء المسؤولية إلا أن هذه النتيجة من الصعب تحقيقها لصعوبة شروطها فيجب أن يثبت محدث الضرر اعتقاده بمشروعية الأمر الصادر إليه وحسن نيته فضلاً عن كونه قد أقام وراعى الحيطة والحذر فيما أقدم عليه، كما أن دفع الموظف بما جاء في المادة (٢/٢١٥) يتنافى مع نص الدستور العراقي الذي ثبت للضحية الحق في التعويض.

وهكذا فإن التعويض المدني عن جرائم التعذيب سيجد أساسه في فكرة المسؤولية التقصيرية الشخصية حيث يسأل الجاني عن أعماله الشخصية غير المشروعة المتمثلة بالتعذيب، والأساس الثاني في المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير، وهي مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعيه طبقاً لما نصت عليه المادة (١/٢١٩) من القانون المدني العراقي التي تقول أن على الحكومات والبلديات والمؤسسات الأخرى التي تقوم بخدمة عامة وكل شخص يشغل إحدى المؤسسات الصناعية أو التجارية مسؤولون عن الضرر الذي يحدثه مستخدموهم، إذا كان الضرر ناشئاً عن تعدٍ منهم في أثناء قيامهم بخدماتهم^{٥٤}.

الفرع الثاني

الحقوق الأساسية المترتبة للضحية على المستوى الدولي

تترتب للضحية عدة حقوق جرت الإشارة إليها في عدة أعمال قانونية وهذه الحقوق من الضروري أن يجري إعمالها على المستوى الدولي وعلى المستوى الوطني، وهي حق الضحية في المعرفة الذي يعد الحق الأول للضحايا وهو ليس مجرد حق فوري يتمتع به أي ضحية أو أقرباء الضحية لمعرفة ما حصل بوصفه حقاً في الاطلاع على الحقيقة، فهو حق جماعي يعود أصله إلى التاريخ لتلافي تكرار الانتهاكات ويقابل هذا الحق واجب الذكرى الملقى على عاتق الدولة في

^{٥٤} فيما يتعلق بالتعويض عن جرائم التعذيب في مصر وإمكانية ذلك أنظر، أسعد فاضل منديل، التعويض المدني الطريق الأفضل لضحايا جرائم التعذيب في التشريع المصري، مجلة القضاء، العددان الأول والثاني، ٢٠٠٥، ص ٤٥-٥٩.

سبيل الحماية من تشويه التاريخ الذي يطلق عليه اسم مراجعة التاريخ وإنكار التاريخ هذا إذا كانت أساليب التعذيب الممارسة تشمل فئة قومية أو دينية معينة^{٥٥} فالحق في المعرفة يتمثل في أنه بغض النظر عن أي إجراءات قانونية للضحايا وأسره وأحبائهم الحق في معرفة الحقيقة بشأن الظروف التي حدثت فيها الانتهاكات وفي حالة الوفاة أو الاختفاء في معرفة مصير الضحية^{٥٦}.

الحق الثاني هو حق الضحية في العدل ومضمونه تمكين أي ضحية من المطالبة بحقوقه والتمتع بانتصاف عادل وفعال ولاسيما ليكفل له أن يقدم الجاني إلى المحاكمة، ولا يمكن تحقيق مصالحة عادلة ودائمة إلا بإيجاد حل فعال يقتضيه العدل والصفح بوصفه عامل مصالحة يفترض بصفته فعلاً شخصياً أن يعرف الضحية من ارتكب الانتهاكات وأن يتمكن مرتكب الانتهاكات من إبداء ندمه فلا بد أن يطلب العفو لكي يمنح.

ويفرض الحق في العدل التزامات على الدولة، فهو يلزمها بالتحقيق في الانتهاكات وملاحقة مرتكبيها وكفالة معاقبتهم إذا ثبتت إدانتهم وإذا كانت مبادرة الملاحقة تقع بين الدولة في المقام الأول فإنه يجب النص على قواعد إجرائية تكميلية تمكن الضحية من أن يكون طرفاً مدنياً في الملاحقة وأن يتخذ الضحية ذات المبادرة التي عجزت السلطات العامة عن اتخاذها^{٥٧}.

الحق الثالث هو حق الضحية في التعويض الذي يشمل تدابير فردية من ناحية وتدابير ذات نطاق عام جماعي من ناحية أخرى، ففيما يتعلق بالتدابير الفردية يجب أن يتمتع الضحايا على الصعيد الفردي سبل الانتصاف الفعالة ويجب أن تكون التدابير السارية علنية بأقصى ما يمكن ويجب أن يشمل الحق في التعويض كامل الإضرار التي تكبدها الضحية.

أما التدابير العامة فهي تتمثل بالإشادة السنوية بذكرى الضحايا أو الاعتراف من الدولة علناً بمسؤوليتها إذا كانت الممارسات على نطاق واسع، وقد استلزم الأمر في فرنسا على سبيل المثال أكثر من خمسين عاماً ليعترف رئيس الدولة رسمياً في عام ١٩٩٦ بمسؤولية الدولة الفرنسية عن الجرائم التي ارتكبتها نظام فيشي ضد حقوق الإنسان بين عامي ١٩٤٠-١٩٤٤^{٥٨}.

وقد نصت المادة (١٤) من اتفاقية مناهضة التعذيب على حق الضحية في تعويض عادل ومناسب ويشمل ذلك وسائل إعادة تأهيله وفي حالة وفاة المعتدى

^{٥٥} أنظر بخصوص هذا الحق ل، جوانيه، إقامة العدل وتأمين حقوق الإنسان للمحتجزين/ مسألة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان المدنية والسياسية من العقاب، E/Nc.4/sub.2/1997/20 في 2/ june/1997.

^{٥٦} مكافحة التعذيب . دليل التحركات ، الطبعة الأولى، منظمة العفو الدولية، لندن، ٢٠٠٣، ص ١٦٩، متاح على موقع منظمة العفو الدولية أيضاً

عليه يكون للأشخاص الذين كان يعولهم الحق في التعويض فضلاً عن استحقاقه أو من يعولهم لأية تعويضات أخرى بموجب القانون الوطني. وتمت الإشارة لهذه الحقوق في المواد (١٠-١١) من إعلان مناهضة التعذيب أيضاً.....

وصفوة القول انه يرتبط واجب الدول في أن تحقق في حوادث التعذيب وتضمن عدم تكرار التعذيب على نحو وثيق بحق الضحايا في العلاج الفعال كما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (٨) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة (٢/٣) التي أكدت على (أ. بأن تكفل توفر سبيل فعال للمتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه بصفته.

ب. بأن تكفل لكل متظلم على هذا النحو أن تبت في الحقوق التي يدعي انتهاكها سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة، أو أية سلطة مختصة أخرى ينص عليها نظام الدولة القانوني، وبأن تنمي إمكانيات التظلم القضائي.

ج. بأن تكفل قيام السلطة المختصة بإنفاذ الأحكام الصادرة لمصالح المتظلمين). وقد جرى التأكيد على أهمية التغلب على الإفلات من العقاب في قرارات متكررة للأمم المتحدة شددت فيها على انه يتوجب تحميل من يشجعون على أفعال التعذيب أو يأمرهم بها أو يتساهلون بشأنها أو يرتكبونها المسؤولية ومعاقبتهم بشدة، والتدابير الرئيسية التي يتوجب على الدول اتخاذها للتغلب على الإفلات من العقاب هي تحريم التعذيب وتقديم الأشخاص المسؤولين عنه إلى العدالة والتعويض على الضحايا وجميع هذه التدابير التزامات بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب ووفقاً لجميع المعاهدات الدولية الأخرى وبموجب القانون الدولي العام ينبغي اعتبارها ملزمة لجميع الدول^{٥٩}.

أخيراً نشير الى أن توفر فرصة حقيقية لكي يحصل الضحية على الحقوق الثلاث المتقدمة هو أمر يبلغ أوجه في القارة الأوروبية حيث تتوافر فرص حقيقية لتحقيق الهدف المتقدم وفقاً لإجراءات قانونية متطورة ثم تأتي الإجراءات المعمول بها بموجب الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان على اختلاف بين دول القارة بينما يلاحظ عدم وجود آليات قانونية وقضائية فعالة على المستوى العربي.

^{٥٩} مكافحة التعذيب، دليل التحركات، المصدر السابق، ص ١٧٠-١٧١.

الخاتمة

لا تزال ممارسة التعذيب في عالم اليوم حقيقة قائمة في مختلف دول العالم وتكاد تقارير المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان لا تخلو من رصد لهذه الانتهاكات وبصورة دورية ومستمرة حيث تشمل حالة الرصد هذه الأوضاع في العراق سواء قبل الاحتلال الأمريكي للعراق أو بعد هذا التاريخ، وقد استعرضنا في هذا البحث الإطار القانوني لتحريم التعذيب سواء على مستوى القوانين الوطنية وبضمنها الدساتير العربية أو على مستوى القانون الدولي بالنسبة للقواعد العالمية التطبيق والإقليمية التطبيق ورغم الحظر التشريعي على المستويين المذكورين فلا زالت المشكلة قائمة التي يمكن رد أسبابها لعوامل تاريخية، فضلاً عن عامل القصور التشريعي، وحالة الطوارئ وعامل العنف المترابط مع الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق.

ومن كل ما تقدم سنقوم بتثبيت بعض الاستنتاجات وهي:

١. ارتبطت ممارسات التعذيب بالدرجة الأولى بسلطتي الاتهام والتحقيق منذ اقدم الأزمنة حيث مورست هذه التصرفات المهينة للكرامة الانسانية في الحضارات القديمة كافة وبأشكال مختلفة هذا اذا تبيننا مفهوماً ضيقاً لمعنى التعذيب إذ ان الممارسة المذكورة بمفهومها الواسع تمتد لتتجاوز ذات التصرف الذي تقوم به سلطتي الاتهام والتحقيق لتشمل اية ممارسات شبيهة من جهات اخرى غير السلطتين المذكورتين.

٢. ان الدعوة الى حماية الانسان من التعرض لمثل هذه الممارسات المؤذية للشخصية الانسانية على المستوى المادي والمعنوي او الجسدي والنفسي قد ارتبطت بتطور الحركة الدولية لحقوق الانسان على وجه الخصوص ومما ساعد على نمو هذه الدعوة التقدم المطرد لوسائل الاتصال بدور وسائل الاعلام في التثقيف بهذا الجانب المهم.

٣. كرسست الاتفاقيات الدولية على المستوى العالمي والاقليمي فضلاً عن دساتير دول العالم والتشريعات العقابية فكرة مكافحة التعذيب والعقاب على من يمارسه الى الحد الذي وصفت فيه فكرة التحريم بالقاعدة الأمرة التي لا يجوز الاتفاق على خلافها لقيامها على أسس اجتماعية وقانونية واخلاقية وانسانية في غاية الاهمية .

٤. أوجدت النصوص المناهضة للتعذيب وعلى وجه التحديد في الاتفاقيات الدولية والتشريعات العقابية آليات لمكافحة هذه الممارسة والعمل على مراقبتها بغية الحد منها وان كانت هذه الآليات متباينة من جهة مدى فعاليتها بين تشريع وآخر إلا انها تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح.

٥. فيما يتعلق بالعراق فإن على السلطات العراقية المعنية ان تقوم باتخاذ عدة اجراءات فضلاً عما تقدم في الفقرات (١-٤) وهي:-

أ- يجب ان تشمل النصوص العقابية لتحريم التعذيب والمعاقبة عليه من ليس موظفاً او قائماً بأجراء التحقيق فضلاً عن تشديد العقوبة في هذه الحالة فأذا كان

التجريم والعقاب في حالة توافر صفة الموظف او المكلف بخدمة عامة قائماً فإنه من باب اولى ان يمتد التجريم والعقاب لهذه الممارسة على من يقوم بها دون ان تتوافر في صفة الموظف او الكلف بخدمة عامة مما يقتضي معالجة هذه الحالة سواء في قانون العقوبات العراقي او قانون مكافحة الارهاب .

ب-تشديد العقوبة المثبتة في المادة ٣٣٣ في قانون العقوبات العراقي على ممارسي التعذيب من خلال عدم الاكتفاء بعقوبة السجن او الحبس وانما اضافة عقوبة فرض الغرامة المالية الرادعة للجاني او لغيره فضلاً عن توفير الضمانات الكافية لتقديم التعويض المادي والمعنوي للضحية وتأهيلهم بما يمكنهم من الاستمرار في الحياة بطريقة مقبولة تحفظ لهم كرامتهم .

ج-اعمال التزامات العراق الدولية بعد تصديقه على اتفاقية مناهضة التعذيب وعدم تحفظه على المادة (٢٠) فيها المتعلقة بوضع لجنة مناهضة التعذيب وبصورة فعالة تضمن تحقيق نتائج ايجابية باتجاه مكافحة هذه الممارسات غير الانسانية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن الحد من هذه الظاهرة من خلال اعمال التوصيات الآتية:

١. القيام بنشاط إعلامي يستهدف توعية الأفراد (الموظفين) المسؤولين عن سلطات التحقيق والاستجواب بالابتعاد عن الممارسات المحرمة بموجب النظام القانوني الوطني في العراق والنظام القانوني الدولي وذلك من خلال توفير التدريب الكافي لهم على اتباع طرق واساليب تحقيق حضارية تتماشى مع مبدأ ان المتهم بريء حتى تثبت أدانته وتنسجم مع قول رسول الله (ص) ادروا الحدود بالشبهات فإن الخطأ في العفو خير من الخطأ في العقوبة.

٢. على الدولة العراقية أن تطور تشريعاتها التي يشوبها القصور والتي قد تسهل نتيجة لذلك ممارسة التعذيب من خلال ضمان الاتصال بالسجناء وعدم احتجاز المعتقلين في أماكن سرية، وتوفير الضمانات الكافية أثناء الاحتجاز والاستجواب، وترتيب البطالان كأثر على التعذيب في حالة الأقوال المنتزعة تحت وطأته، وضمان الملاحقة القضائية للجناة، وإدخال مبدأ عدم سقوط جريمة التعذيب بالتقادم وبذلك سيدرك من يمارس التعذيب انه سيكون عرضة للملاحقة الجزائية في يوم من الأيام.

٣. وضع السجون ودور التوقيف التابعة لمختلف الأجهزة الأمنية في الدولة تحت رقابة القضاء ومنظمات حقوق الإنسان المعنية.

٤. على المستوى الدولي من الضروري أن تعمل دول العالم على حظر تصنيع وتصدير أجهزة التعذيب.

المصادر

١. إبراهيم العتابي، دراسة حول الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، بحث منشور في محمد شريف بسيوني، محمد سعيد الدقاق، عبد العظيم وزير، حقوق الإنسان، المجلد الثاني، دراسات حول الوثائق العالمية، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٩.
٢. أسعد فاضل منديل، التعويض المدني الطريق الأفضل لضحايا جرائم التعذيب في التشريع المصري، مجلة القضاء، العددان الأول والثاني، ٢٠٠٥.
٣. الوثيقة الصادرة عن منظمة العفو الدولية تحت عنوان، العراق: مسؤوليات دول الاحتلال، رقم الوثيقة MDE14/089/2003 في ١٦ نيسان ٢٠٠٣.
٤. الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الإنسان/ مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
٥. ايركا ايرين أ. دايس، واجبات الفرد إزاء المجتمع والقيود المفروضة على حقوق الإنسان وحرياته بمقتضى المادة ٢٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٢.
٦. باسيل يوسف، الآليات القانونية الأمريكية لإفلات قوات الاحتلال من تبعات جرائم تعذيب المعتقلين في العراق، المستقبل العربي، العدد ٣٢٨، ٦/حزيران/٢٠٠٦.
٧. جاك فرهيفن، رفض الانصياع للأوامر ذات الطابع الإجرامي البين نحو إجراء في متناول المرووسين، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من أعداد ٢٠٠٢.
٨. سعيد حسب الله عبد الله، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٩.
٩. صحيفة وقائع حقوق الإنسان رقم ٧ (التنقيح أ) إجراءات الشكاوى، الأمم المتحدة.
١٠. طارق عزت، تحريم التعذيب والممارسات المرتبطة به، دراسة مقارنة في القانون الدولي العام والقانون الوطني والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.
١١. ل، جوانيه، إقامة العدل وتأمين حقوق الإنسان للمحتجزين/ مسألة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان المدنية والسياسية من العقاب، E/Nc.4/sub.2/1997/20 في 2/ june/1997.
١٢. عبد العزيز محمد سرحان، المدخل لدراسة حقوق الإنسان في القانون الدولي، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.
١٣. مكافحة التعذيب - دليل التحركات، الطبعة الأولى، منظمة العفو الدولية، لندن، ٢٠٠٣.

١٤. محمد عبد الله أبو بكر سلامة، جريمة التعذيب في ضوء أحكام القانون الدولي ونص المادة ١٢٦ من قانون العقوبات المصري.
١٥. محمد عزيز، الاستجواب في مرحلة التحقيق الابتدائي ومدى مشروعية قواعده العملية ومسائله العملية، بغداد، ١٩٨٦.
١٦. مراد أحمد فلاح، اعتراف المتهم وأثره في الإثبات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٥.

مواقع الانترنت:

1. www.1umn.edu1humanrts_larablbo39.html
2. www.1umn.edu1humanrts_larablbo39.html
٣. التقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية تحت عنوان بعد أحداث أبو غريب الاعتقال والتعذيب في العراق، رقم الوثيقة ١٤/٠٠١/٢٠٠٦ في mde في ٦ آذار متاح على موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
4. www.cdhraonet/text/leagnal1.htm
5. www.shrc.org.uk/defaultar.aspx
6. <http://lara.amnesty.org/library/indix/aramd280042006>
7. www1.umn.rdu/humanrts/arab/euturecon.html
8. www1.umn.rdu/humanrts/arab/amd/am5-html
9. www1.umn.rdu/humanrts/Arabic/rgdov.htm1
10. www1.umn.rdu/humanrts/arab/6039.html
11. www1.umn.rdu/humanrts/arab/6039.html
١٢. وثيقة صادرة عن منظمة العفو الدولية MDD 14/001/2006 في ٦ آذار ٢٠٠٦.